

٢٠١٣

التقرير السنوي



نستثمر في الأجيال
وننمي المجتمع



صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

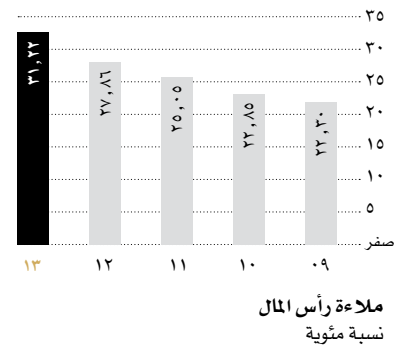
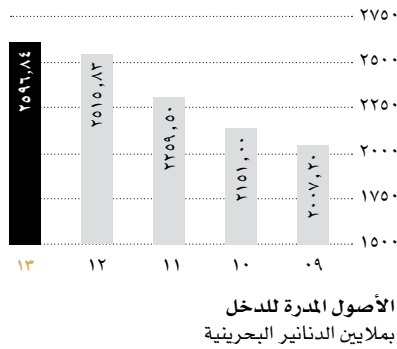
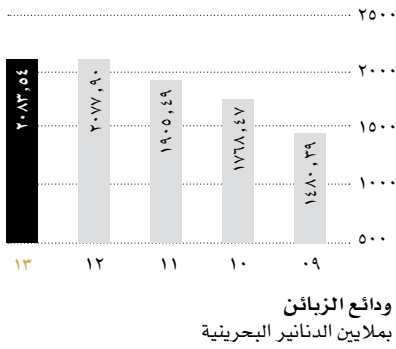
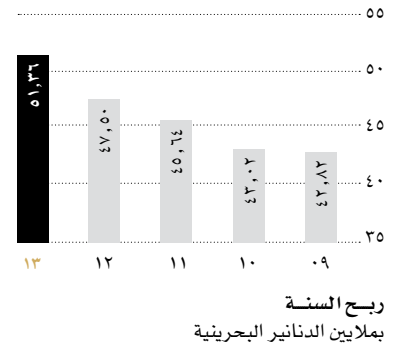
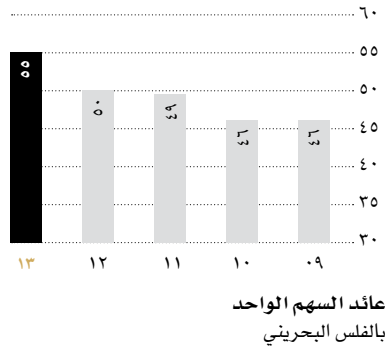
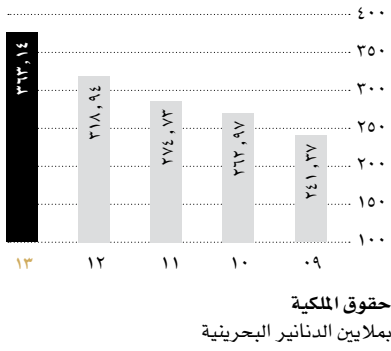


المحتويات

٤	موجز البيانات المالية
٨	أعضاء مجلس الإدارة
١٠	تقرير مجلس الإدارة
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي
١٤	التنظيم والإدارة وفقا لمبادئ حوكمة الشركات
٢٤	الإدارة التنفيذية
٢٨	مراجعة العمليات
٤٤	استعراض الوضع المالي
٤٨	إدارة المخاطر
	البيانات المالية
٥٣	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
٥٤	بيان المركز المالي
٥٥	بيان الربح أو الخسارة
٥٦	بيان الدخل الشامل
٥٧	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٥٩	بيان التدفقات النقدية
٦٠	إيضاحات حول البيانات المالية
٩٨	الافصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال
١١٤	دليل الاتصالات

موجز البيانات المالية

٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	
					الإيرادات (بملايين الدنانير البحرينية)
٤٩,٠٢	٤٨,٧٠	٥٥,٣٧	٦١,٩٢	٥٩,٨٢	صافي الفوائد المكتسبة
٢٣,٢٦	٢٣,١٨	٢٤,٥٥	٢٤,٦٩	٢٤,٨٣	إيرادات أخرى
٢٥,٧٨	٢٥,٨٣	٢٦,٦١	٢٧,٣٤	٢٧,٤٥	مصروفات التشغيل
٤٢,٨٢	٤٣,٠٢	٤٥,٦٤	٤٧,٥٠	٥١,٣٦	ربح السنة
٢٧,٢٢	٢٣,٣٣	٢٥,٦٦	٢١,٣٨	٣٢,٩٣	أرباح أسهم نقدية
					الوضع المالي (بملايين الدنانير البحرينية)
٢١١٧,٧٥	٢٢٧٤,٠٥	٢٣٨٨,٦٥	٢٦٥٤,٥٦	٢٧٤٩,٢٣	إجمالي الموجودات
١١٥١,٤٢	٩٥٠,٨٠	٩٧٢,٠٧	٨٨٨,٣٥	٨٥٩,٣٩	قروض وسلفيات
٤٨٣,١٢	٦٥٦,٢٢	٦٥٠,٢١	٧٥٧,٨٣	٩٩٧,٧٢	أوراق مالية استثمارية
٢٠٠٧,٢٠	٢١٥١,٠٠	٢٢٥٩,٥٠	٢٥١٥,٨٣	٢٥٩٦,٨٤	الأصول المدرة للدخل
١٨٦٥,٧٩	٢٠٠٠,٣٠	٢١٠٣,١٠	٢٣٢١,٨٥	٢٣٦٦,٢٥	إجمالي الودائع
١٤٨٠,٣٩	١٧٦٨,٤٧	١٩٠٥,٤٩	٢٠٧٧,٩٠	٢٠٨٣,٥٤	ودائع الزبائن
٢٤١,٣٧	٢٦٢,٩٧	٢٧٤,٧٣	٢١٨,٩٤	٣٦٣,١٤	حقوق الملكية
					مؤشرات الأداء الرئيسية
%١٨,٦٧	%١٧,٠٦	%١٦,٩٨	%١٦,٠٠	%١٥,٠٦	العائد على متوسط حقوق الملكية
%٢,٠٦	%١,٩٦	%١,٩٦	%١,٨٨	%١,٩٠	العائد على متوسط الموجودات
٤٦	٤٦	٤٩	٥٠	٥٥	عائد السهم الواحد (فلس)
%٣٥,٦٧	%٣٥,٩٣	%٣٣,٣٠	%٣١,٥٧	%٣٢,٤٣	الكفاءة التشغيلية (مصروفات التشغيل / مجموع الإيرادات)
٧٢	٧٤	٨٠	٨٥	٩٢	الربح المحقق من كل موظف (بالآلاف الدنانير البحرينية)
					رأس المال:
%١١,٤٠	%١١,٥٦	%١١,٥٠	%١٢,٠١	%١٣,٢١	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات
٧,٥٣	٦,٩١	٦,٦١	٧,٣٢	٦,٤٣	نسبة إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية (مرات)
٧,٩٢	٧,٢٠	٦,٧٦	٦,٩٩	٦,٨٥	نسبة متوسط إجمالي المطلوبات إلى متوسط
%٢٢,٣٠	%٢٢,٨٥	%٢٥,٠٥	%٢٧,٨٦	٣١,٢٢	معدل ملاءة رأس المال (%) (بازل ٢)



عملات أجنبية			
	قصير الأجل P2	طويل الأجل Baa2	القوة المالية D+
الدعم 2	قصير الأجل F3	طويل الأجل BBB	الجدوى bbb
الدعم 1	قصير الأجل A2	طويل الأجل BBB+	القوة المالية A

موديز

فيتش

كابيتال انتليجانس

قيادة الغد

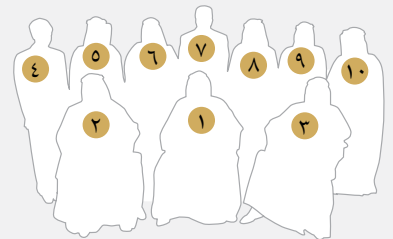
بفضل الدعم المقدم من بنك البحرين الوطني لبرنامج
سموولي العهد للمنح الدراسية الدولية، تمكنت ياسمين من
الحصول على شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد والسياسة
من الخارج.



أعضاء مجلس الإدارة



- | | |
|--|--|
| ١. فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة | ٢. د. عصام عبدالله فخرو
نائب رئيس مجلس الإدارة |
| ٢. فوزي أحمد كانو
عضو مجلس الإدارة | ٣. عبدالله يوسف أكبر علي رضا
نائب رئيس مجلس الإدارة |
| ٣. علي حسين يتيم
عضو مجلس الإدارة | ٤. عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم
عضو مجلس الإدارة |
| ٤. محمد مبارك السليطي
عضو مجلس الإدارة | ٥. خالد يوسف عبدالرحمن
عضو مجلس الإدارة |
| ٥. د. عبدالله أحمد منصور رضي
عضو مجلس الإدارة | |
| ٦. حسين سلطان الفانم
عضو مجلس الإدارة | |



فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٧.

عضو لجنة التعيينات والمكافآت.

رئيس مجلس إدارة شركة يوسف خليل المؤيد وأولاده، ومجموعة المؤيد العالمية، وأشرف، وشركة البحرين للسوق الحرة،

وشركة فنادق البحرين، والجامعة الأهلية، وبيت التمويل الوطني، وشركة البحرين الوطنية للتأمين.

عضو مجلس إدارة إنفستكوروب بنك ش. م. ب.

د. عصام عبدالله فخرو

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠٨.

رئيس اللجنة التنفيذية.

رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين،

وشركة البحرين للسينما.

رئيس مجلس إدارة مجموعة عبدالله يوسف

فخرو وأولاده.

عضو مجلس إدارة مجلس التنمية الاقتصادية، وشركة

البحرين الفايضة (ممتلكات).

عبدالله يوسف أكبر علي رضا

نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٨٤.

رئيس لجنة التدقيق.

رئيس لجنة التعيينات والمكافآت.

رئيس مجلس إدارة يوسف أكبر علي رضا وأولاده.

عضو مجلس إدارة شركة البحرين لتصلح

السفن والهندسة.

علي حسين يتييم

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٨٥.

عضو اللجنة التنفيذية.

عضو لجنة التعيينات والمكافآت.

نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات علي

ومحمد يتييم.

خالد يوسف عبدالرحمن

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠١.

نائب رئيس لجنة التدقيق.

رئيس مجلس إدارة شركة أوائل للألبان.

عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية لشركة

البحرين لتصلح السفن والهندسة.

عضو مجلس إدارة الشركة البحرينية السعودية

للمواصلات.

د. عبدالله أحمد منصور رضي

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٩٣.

نائب رئيس مجلس إدارة شركة البحرين لمطاحن الدقيق.

محمد مبارك السليطي

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ١٩٩٣.

عضو اللجنة التنفيذية.

حسين سلطان الغانم

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠٤.

عضو لجنة التدقيق.

الوظيفة: الوكيل المساعد للموارد البشرية والمالية بديوان

صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء.

عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم

عضو مجلس الإدارة

عضو غير مستقل وتنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠٠٩.

عضو اللجنة التنفيذية.

رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، وشركة

«بنفت»، والجمعية المصرفية بالبحرين.

عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية وعضو

لجنة التبرعات وعضو لجنة التعيينات والمكافآت لشركة

البحرين للإتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)،

عضو مجلس إدارة شركة أمنية للموبايل (الاردن)،

وشركة ديرافو (مالديف)، وشركة شور جيرنسي

المحدودة، وشركة شور جيرسي المحدودة، وشركة شور

جزيرة مان المحدودة، وبرنامج سمو ولي العهد للمنح

الدراسية الدولية.

عضو مجلس إدارة الودائع وحماية حسابات الاستثمارات

غير المقيدة بمصرف البحرين المركزي.

فوزي أحمد كانو

عضو مجلس الإدارة

عضو مستقل وغير تنفيذي

انضم إلى مجلس إدارة بنك البحرين الوطني

في عام ٢٠١٠.

عضو اللجنة التنفيذية.

عضو لجنة التدقيق.

رئيس مجلس إدارة شركة عبدالرحمن جاسم

كانو المحدودة.

نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات يوسف

بن أحمد كانو (البحرين).

عضو مجلس إدارة شركة البحرين للفنادق،

وشركة المنهوم البحرين (ألبا).

عضو مجلس الإدارة التنفيذي لشركة البحرين

لتصلح السفن والهندسة.

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة بنك البحرين الوطني أن يقدم تقريره السنوي السابع والخمسين عن أعمال البنك والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.



فاروق يوسف خليل المؤيد
رئيس مجلس الإدارة

الأداء العام

على ضوء هذه الخلفية، حقق بنك البحرين الوطني نتائج مالية جيدة خلال عام ٢٠١٣، حيث زادت الأرباح الصافية بنسبة ٨,١٪ لتبلغ ٥١,٣٦ مليون دينار بحريني (١٣٦,٦٠ مليون دولار أمريكي) مقارنة بمبلغ ٤٧,٥٠ مليون دينار بحريني (١٢٦,٣٣ مليون دولار أمريكي) للعام المنصرم. وتعتبر هذه النتائج الجيدة دليلاً على التنفيذ الناجح لإستراتيجية أعمال البنك بما يخدم مصالح جميع أطراف ذوي العلاقة. ومن ناحية أخرى، جاء العائد على متوسط رأس المال بنسبة ١٥,٠٦٪ والعائد على متوسط الأصول بنسبة ١٠,٩٠٪ والذي بقي قوياً حسب المعايير الإقليمية والدولية. ولا يزال البنك يتميز بقاعدة رأسمال قوية ومعدلات عالية من السيولة وتنوع في محفظة الأصول.

استمرت ودائع الزبائن في تحقيق نمو ثابت حيث بلغت ٢٠٨٢,٥٤ مليون دينار بحريني (٥٥٤١,٣٣ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه بلغ إجمالي الأصول المدرة للدخل ٢٥٩٦,٨٤ مليون دينار بحريني (٦٩٠٦,٤٥ مليون دولار أمريكي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بمبلغ ٢٥١٥,٨٢ مليون دينار بحريني (٦٦٩١,٠٥ مليون دولار أمريكي) في العام السابق وهو ما يمثل نسبة نمو بلغت ٢,٢٪. ونظراً لكون فرص الإقراض الجيدة محدودة، فقد قام البنك باستثمار الفائض من السيولة في سندات استثمارية ممتازة وسندات الخزينة. ولا يزال مستوى كفاية رأس المال جيداً حيث بلغت نسبته ٢١,٢٪ قبل التخصيصات المقترحة.

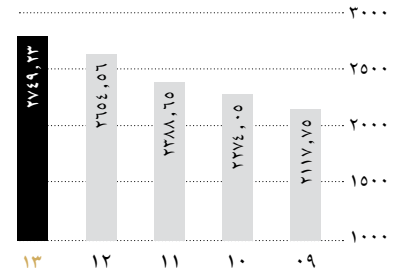
لا يزال بنك البحرين الوطني يلعب دوراً نشطاً في تنمية مملكة البحرين وهو مستمر في التركيز على فرص الأعمال المحلية. ولتحقيق هذا الهدف، قام البنك بتنفيذ العديد من المبادرات خلال العام، حيث انصب تركيز مجموعة الأعمال المصرفية المحلية على توسعة شبكة التوزيع المحلية وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة لتلبية احتياجات ومتطلبات الزبائن الكرام إلى جانب توطيد العلاقات مع الزبائن. وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك باستثمار إستراتيجي خلال العام عبر شراء حصة نسبتها ٢٥,٨٪ في بنك البحرين الإسلامي وذلك بغرض ترسيخ موقعه ضمن

بيئة العمل العامة

ظهرت بوادر التحسن على أداء الاقتصاد العالمي مع توقع حصول انتعاش متواضع بالأسواق خلال العامين المقبلين. كما وحدث انعطاف بوتيرة النمو مع انتعاش الاقتصاد الأمريكي وخروج منطقة اليورو من ركودها الإقتصادي في الوقت الذي أخذت الأسواق الصاعدة في فقدان بعضاً من بريقها. وقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية عدة فترات من النمو والذي يعود أساساً لارتفاع الطلب الخاص. ومن جهة أخرى، فإن اقتصاد الدول الأساسية في المجموعة الأوروبية أظهر علامات انتعاش بينما لا تزال الدول الأخرى في المجموعة تعاني من الأوضاع السائدة. ورغم التوقعات بأن يحقق معدل نمو الأسواق الصاعدة أداءً يفوق أداء الدول المتقدمة، إلا أن معدل النمو قد شهد تباطؤاً كبيراً نتيجة مجموعة من العوامل الهيكلية والدورية والتي أفرزت بالاضغوطات والقيود التي تعاني منها الأسواق المالية.

جاء أداء اقتصاد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقبولاً، مع استمرار العمل في مشاريع البنية التحتية الكبرى والمشاريع التطويرية. وبقاء النظرة المستقبلية المتفائلة للمنطقة.

لقد شهد اقتصاد مملكة البحرين ظهور بوادر إيجابية بناءً على البيانات المتوافرة عن الربع الأول والثاني والثالث من عام ٢٠١٣، حيث بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧٪. وجاءت نسبة النمو هذه مدعومة بالقطاع النفطي بعد ثبات مستوى الإنتاج في حقل أبو سعفة البحري وهو ما أدى إلى تحقيق نسبة نمو عالية بلغت ١٢,٤٪ في القطاع النفطي. ومن ناحية أخرى، حقق القطاع غير النفطي نسبة نمو متواضعة بلغت ٢,٩٪ وهو ما نتج عنه تمديد عملية التصديق على ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ - ٢٠١٤ بشكل غير متوقع. ويتوقع مجلس التنمية الاقتصادية تحقيق ارتفاع في نشاطات القطاعات غير النفطية خلال الربع الأخير من العام وهو ما سيؤدي إلى تحقيق نسبة نمو حقيقي في الناتج الإجمالي المحلي تبلغ ٤,٨٪ لعام ٢٠١٣.



مجموع الموجودات
بملايين الدنانير البحرينية

هذا وتجدر أن نذكر أن يكون عام ٢٠١٤ عاماً واعداً بفرص الأعمال للبنك وذلك مع تغيير عجلة نمو الاقتصاد في اتجاه إيجابي رغم التحديات الصعبة التي تواجه الاقتصاد العالمي. وينتهز مجلس إدارة البنك هذه الفرصة للتأكيد على التزامه الكامل في الوفاء بتطلعات جميع الأطراف ذوي العلاقة وفي نفس الوقت المحافظة على أعلى مستويات والمعايير التنظيمية للعمل حسب مبادئ حوكمة الشركات في جميع نشاطاته وتعاملاته التجارية.

التخصيصات المقترحة
استناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، فقد قرر مجلس الإدارة التقدم بتوصية إلى السادة المساهمين للموافقة على التخصيصات التالية:

دينار بحريني	الأرباح المستبقاة المعدلة كما في ١ يناير ٢٠١٢
١٠٧,٠١٩,٢٦٣	تخصيصات عام ٢٠١٢
(٣٦,٥٨٩,٣٦٢)	إيرادات عام ٢٠١٣
٥١,٣٦٣,١٥٦	المجموع
١٢١,٧٩٣,٠٥٧	أرباح نقدية (٣٥٪)
٣٢,٩٣١,٣٦٠	هبات وتبرعات
٢,٥٦٨,١٥٨	أرباح مستبقاة مرحّلة بعد تخصيصات عام ٢٠١٢
٨٦,٢٩٣,٥٢٩	المجموع
١٢١,٧٩٣,٠٥٧	

القيّمة خلال عضويتها في مجلس الإدارة. وينتهز مجلس الإدارة هذه الفرصة للترحيب بكل من السيد خالد عمر محمد الرميحي والسيد مير ذوالفقار علي كعضوين جديدين في مجلس إدارة البنك ويتطلع إلى إسهاماتهما في استمرار نجاح البنك.

كما يتقدم مجلس الإدارة أيضاً بخالص الشكر والتقدير إلى موظفي البنك على إخلاصهم وتفانيهم في العمل، مما كان له عظيم الأثر فيما حققه البنك من إنجازات طيبة وإلى جميع زبائننا وأصدقائنا على حسن تعاونهم وثقتهم المستمرة في بنك البحرين الوطني.

فاروق يوسف خليل المؤيد

رئيس مجلس الإدارة

٢١ يناير ٢٠١٤

ويتضمن باب التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات في التقرير السنوي تقريراً وافياً عن التزام البنك بهذا النظام.

شكر وتقدير

ينتهز مجلس الإدارة هذه الفرصة، بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة المساهمين، ليرفع خالص شكره وتقديره إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، وإلى مقام صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وإلى جميع الوزارات وإدارات المملكة وهيئاتها. ويخص بالشكر وزارة المالية ومصرف البحرين المركزي على دعمهم المتواصل ومساندتهم المستمرة للبنك.

كما يتقدم مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى كل من السيد محمد مبارك السليطي والدكتور عبدالله أحمد منصور رضي الذين انتهت مدة عضويتها وذلك على مساهماتهما وخدماتهما

القطاع المصرفي الإسلامي. وعلى المستوى الإقليمي، استمر البنك في إستراتيجيته القائمة على التوسع الانتقائي في أبوظبي والرياض والتي تتقدم حسب الخطة المرسومة، حيث حقق فرع الرياض مستويات عالية من أنشطة الأعمال والربحية. كما انصب تركيز مجموعة الخزينة والمعاملات المصرفية الدولية خلال العام على الاستخدام الأمثل للسيولة المتوافرة لدى البنك وفي نفس الوقت المشاركة في الإصدارات المحلية والإقليمية.

الأرباح المستبقاة المعدلة كما في ١ يناير ٢٠١٢
تخصيصات عام ٢٠١٢
إيرادات عام ٢٠١٣
المجموع
أرباح نقدية (٣٥٪)
هبات وتبرعات
أرباح مستبقاة مرحّلة بعد تخصيصات عام ٢٠١٢
المجموع

الهبات والتبرعات

يتقدم مجلس الإدارة هذا العام بتوصية لتخصيص مبلغ ٢,٥٧ مليون دينار بحريني لبرنامج الهبات والتبرعات. ويمثل هذا المبلغ نسبة قدرها ٥٪ من صافي أرباح عام ٢٠١٢ القابلة للتوزيع. وبهذا يرتفع مجموع المخصصات في إطار هذا البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٨٠ إلى ٣٤,٣٤ مليون دينار بحريني.

هذا وتجدر أن نذكر أن يكون عام ٢٠١٤ عاماً واعداً بفرص الأعمال للبنك وذلك مع تغيير عجلة نمو الاقتصاد في اتجاه إيجابي رغم التحديات الصعبة التي تواجه الاقتصاد العالمي. وينتهز مجلس إدارة البنك هذه الفرصة للتأكيد على التزامه الكامل في الوفاء بتطلعات جميع الأطراف ذوي العلاقة وفي نفس الوقت المحافظة على أعلى مستويات والمعايير التنظيمية للعمل حسب مبادئ حوكمة الشركات في جميع نشاطاته وتعاملاته التجارية.

حوكمة الشركات

يدرك مجلس الإدارة جيداً بأن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر عنصراً فعالاً لنجاح أية مؤسسة وهو ملتزم بحماية مصالح كافة الأطراف ذوي العلاقة. وبناء على ذلك، فإن البنك قد قام بالعديد من المبادرات من أجل الوفاء بمتطلبات واشتراطات نظام حوكمة الشركات الذي أصدرته وزارة الصناعة والتجارة ولائحة قوانين مصرف البحرين المركزي.

تقرير الرئيس التنفيذي

كان عام ٢٠١٣ عام آخر يزخر بنجاح أعمال بنك البحرين الوطني، حيث حقق أرباحاً قياسية مدعومة بالتقدم الثابت في أنشطة أعماله الأساسية. واستمرت مؤشرات الأداء الأساسية في إظهار مستوى جيد، حيث يمضي البنك قدماً في تنفيذ خطته الإستراتيجية عبر تقديم منتجات وخدمات مطوّرة لزيائته الكرام.



عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

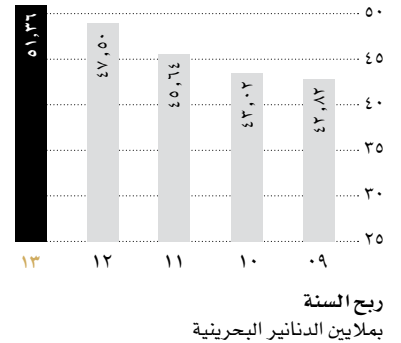
تم تحقيق تقدم كبير في تنفيذ خطة البنك الإستراتيجية متوسطة الأجل. وقام البنك بتنفيذ العديد من المبادرات خلال العام على النطاق المحلي وعلى نطاق الفروع الخارجية من أجل تحقيق الأهداف المرصودة ضمن الخطة الإستراتيجية.

كما وعززت وحدة الخدمات المصرفية الشخصية من مركزها الريادي في مملكة البحرين عبر احراز تغلغل أعمق للسوق. وتماشياً مع توقعات زبائتنا الكرام وتطلعاتهم، تمت إعادة تهيئة المنتجات الحالية المقدمة للأفراد إلى جانب طرح بطاقات جديدة وإجراء عدة تحسينات تقنية إلى جانب توسعة شبكة التوزيع مع فتح فرع جديد في منطقة بوكوارة وتركيب أجهزة إضافية للصراف الآلي وأجهزة الدفع عند نقاط البيع. ويقدم البنك تشكيلة كاملة من المنتجات لزيائته من الأفراد مدعومة بأكبر شبكة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي في المملكة.

من ناحية أخرى ركزت وحدة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية على توسعة قاعدة زبائنها بالإضافة إلى توطيد العلاقات مع الزبائن الحاليين من خلال استيعاب أفضل لاحتياجاتهم وذلك من أجل تقديم تشكيلة شاملة من المنتجات والخدمات التي تفي باحتياجاتهم ومتطلباتهم المصرفية. وقام البنك باستحداث خدمة المعاملات المصرفية للشركات عن طريق الانترنت إلى زبائنه الكرام من هذه الفئة وهو ما يسمح لهم بإتمام معاملاتهم براحة تامة وهم في مكاتبتهم، وقد حظيت هذه الخدمة باستجابة وإقبال مشجع جداً.

بلغت الأرباح الصافية مستويات قياسية عند ٥١,٢٦ مليون دينار بحريني (١٣٦,٦٠ مليون دولار أمريكي) لهذا العام مقارنة بمبلغ ٤٧,٥٠ مليون دينار بحريني (١٢٦,٣٣ مليون دولار أمريكي) في العام المنصرم، أي بزيادة بلغت ٨,١٪. أما العائد على متوسط حقوق الملكية فقد بلغ ١٥,٠٦٪ بينما بلغ العائد على متوسط الأصول ١,٩٠٪ وفي نفس الوقت بلغت نسبة الكلفة إلى الدخل ٢٢,٤٪ وجميعها نسب لا تزال قوية حسب المعايير الدولية والإقليمية. وتعتبر نتائج عام ٢٠١٣ دليلاً واضحاً على وضع البنك القوي وقدرته في تحقيق عوائد ثابتة وفي نفس الوقت إدارة المصروفات التشغيلية بطريقة فعالة بالإضافة إلى احتواء مخصصات خسائر القروض.

لقد زاد إجمالي الميزانية العمومية للبنك بنسبة ٣,٦٪ حيث بلغت ٢٧٤٩,٢٢ مليون دينار بحريني (٧٣١١,٧٦ مليون دولار أمريكي) كما في ٢١ ديسمبر ٢٠١٣. ومن ناحية أخرى، بلغ مجموع الأصول المدرة للدخل ٢٥٩٦,٨٤ مليون دينار بحريني (٦٩٠٦,٤٥ مليون دولار أمريكي) نظراً للمحفظة جيدة التنوع من القروض والاستثمارات وسندات الخزينة والودائع لدى البنوك. ولا يزال وضع السيولة للبنك مريحاً حيث شكلت الموجودات السائلة (النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية وسندات الخزينة والودائع لدى البنوك) نسبة ٣٠,٠٪ من إجمالي الأصول. أما نسبة ملاءة رأس المال والتي بلغت ٣١,٢٪ قبل التخفيضات المقترحة فهي من أقوى النسب والتي تجاوزت بشكل كبير متطلبات الاشتراطات الرقابية.



نحن نتطلع بتفاؤل حذر إلى فرص النمو لدى الاقتصاديات العالمية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن يستفيد الاقتصاد البحريني من زيادة الإنفاق الحكومي واستثمارات صندوق التنمية الخليجي. كما ويتوقع مجلس التنمية الاقتصادية أن يحقق القطاع غير النفطي نسبة نمو تبلغ ٤,٤٪، ونسبة نمو أساسية تبلغ ٣,٧٪ خلال عام ٢٠١٤. ومن شأن زيادة التركيز على البنية التحتية وعلى مشاريع التنمية الاجتماعية الأخرى أن تتيح مزيداً من فرص الإنفاق أمام المؤسسات المصرفية المحلية. وبفضل قاعدة رأسماله القوية وسيولته المطمئنة وشبكة فروع البنك وأجهزته للصراف الآلي التي تعتبر الأكبر في المملكة، فإن بنك البحرين الوطني في وضع مناسب يؤهله للاستفادة من فرص الأعمال المتزايدة على خلفية الانتعاش المتوقع في الاقتصاد العالمي والمحلي. ونحن نؤكد التزامنا المستمر والقوي بتلبية تطلعات زبائننا الكرام وفي نفس الوقت تحقيق المزيد من التقدم والنجاح لمساهمينا خلال السنوات القادمة.

عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

من ناحية أخرى، كانت الأولوية لدى مجموعة الخزينة والمعاملات المصرفية الدولية هو الاستثمار الفعال للأموال الفائضة وفي نفس الوقت التركيز بشدة على السيولة. واستمرت حكومة مملكة البحرين في الاضطلاع بدور نشط في أسواق السندات الأولية بالدينار البحريني والدولار الأمريكي وهو ما سمح للوحدة باستخدام السيولة الفائضة على مستويات جذابة. ونجحت المجموعة أيضاً في تحقيق مكاسب رأسمال من هوامش الفوائد الضيقة في أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستطاعت زيادة إيراداتها من خلال ممارسة عملية سد فجوات أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعملات الدولية وزيادة أنشطة أعمال القطع الأجنبي.

لا تزال عملية تطوير الموظفين تعد من الأولويات الأساسية بالنسبة للبنك. وفي هذا الصدد تم تنفيذ العديد من المبادرات خلال العام والتي شملت فرص التطوير الوظيفي لموظفي البنك وبرنامج التطوير القيادي بكلية داردن للأعمال وبرنامج المتدرب التنفيذي للموظفين من ذوي الإمكانيات والمهارات الواعدة بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية من أجل بناء وصقل مهارات الموظفين. وتمثل الموارد البشرية أحد الركائز والأصول الهامة لدى البنك، ونحن مستمرون في الاستثمار لتطوير هذه الموارد لمنفعة الموظفين والبنك على حد سواء.

انسجماً مع الهدف الاستراتيجي لتوسعة مجال ونطاق العمليات، قام البنك خلال العام بشراء حصة بلغت نسبتها ٢٥,٨٪ في بنك البحرين الإسلامي وهو ما سيسمح لبنك البحرين الوطني بأن يكون له موطنٌ قدم في مجال القطاع المصرفي الإسلامي. ومن شأن موقع بنك البحرين الإسلامي القوي ضمن القطاع المصرفي الإسلامي وسمعته المرموقة كمصرف قطاع تجزئة أن يكمل من أنشطة الأعمال لدى بنك البحرين الوطني وأن يفتح فرص أعمال إضافية له بالسوق المحلية.

هذا وتسير عملية التوسع الانتقائي الإقليمية للبنك حسب الخطة المرسومة. ففي أبوظبي، انصب التركيز على تطوير العلاقات الثنائية مع الشركات والمؤسسات المحلية القوية. أما في الرياض، تمحور التركيز خلال العام على زيادة حجم محفظة القروض وعلى أنشطة قطاع الأعمال من قروض ونشاطات الأخرى. وعلى وجه الخصوص، كانت النتائج التي حققها فرع الرياض مشجعة جداً عبر تحقيق نسبة نمو قوية في حجم الأعمال والربحية خلال العام. وتماشياً مع خطة البنك الإستراتيجية متوسطة الأجل، فإننا سنقوم بتعزيز وزيادة اهتمامنا بتطوير أنشطة الأعمال في اقتصاد هاتين المنطقتين واللذان تعدان أكبر الاقتصاديات في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

يعتبر مجلس الإدارة الجهة المسؤولة عن الإشراف العام على بنك البحرين الوطني وإدارته. ويعمل مجلس الإدارة على ضمان وضع أعلى المعايير الأخلاقية والتنظيمية للعمل في جميع أقسام ودوائر البنك. ويقوم مجلس الإدارة وبشكل منتظم بمراجعة التزام البنك بأنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنظام حوكمة الشركات. ويدرك مجلس الإدارة أن التطبيق الأمثل لنظام حوكمة الشركات يعتبر بمثابة عنصر أساسي وحيوي لخلق قيمة مستدامة للمساهمين وحماية مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

وعند إنضمامهم لعضوية مجلس إدارة بنك البحرين الوطني، يتم تزويد جميع أعضاء المجلس «بدليل الأعضاء» الذي يشتمل على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك ونبذة عن سياسات وصلاحيات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية والقواعد الإرشادية التي تغطي متطلبات نظام حوكمة الشركات. ويتم أيضاً عقد جلسات تهيئية مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ويتم فيها التركيز على أنشطة وأعمال البنك والفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه البنك.

بموجب التعريفات التي يضعها مصرف البحرين المركزي يتم تصنيف أعضاء مجلس الإدارة كتنفيذيين أو غير تنفيذيين أو مستقلين أو غير مستقلين. ويضم مجلس إدارة بنك البحرين الوطني حالياً تسعة أعضاء غير تنفيذيين منهم أربعة أعضاء مستقلين وعضو تنفيذي واحد هو الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة. وتعتبر أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي منفصلة وتتم ممارستها من قبل أشخاص مختلفين.

إن المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي تقديم قيمة مستدامة لجميع الأطراف ذوي العلاقة بالبنك من خلال وضع السياسة الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى تحديد مستوى تقبل المخاطر والهيكل العام لرأس مال البنك. ويعتبر المجلس كذلك مسؤولاً عن متابعة أعمال الإدارة التنفيذية للتحقق من سير الأعمال حسب الأطر والخطط المتفق عليها. ويسعى المجلس أيضاً إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية تحقق توازناً مناسباً بين النمو على المدى الطويل وتحقيق الأهداف على المدى القصير. كما يعتبر المجلس في المحصلة النهائية مسؤولاً عن شؤون البنك وأدائه المالي.

يعتقد البنك بأن الالتزام بهذه المعايير عالية المستوى من قبل إدارة البنك قد ساهم وبشكل فعال وكبير في تعزيز المردود لمساهميننا على المدى البعيد وأتاح كذلك لزبائن البنك وأطراف التعامل والمساهمين وأجهزة الرقابة والموظفين ووكالات التصنيف درجة عالية من الثقة في البنك وحققت التوازن الصحيح والمناسب بين هدف البنك، وهو تحقيق نمو على المدى البعيد وبين الأهداف ذات المدى القصير، وساهم في تحقيق محفظة من الموجودات المناسبة وخلق قاعدة قوية من الزبائن وقدم نوعية ممتازة من مصادر الدخل المتنوعة وأتاح الوسائل الكفيلة لمواجهة التقلبات الاقتصادية وحالات عدم الاستقرار. وقد وضع مجلس الإدارة المعايير والمستويات الأخلاقية العالية التي لا تجيز قبول ممارسات خاطئة أو احتيالية وقد ضمن ذلك للبنك درجة فائقة من الالتزام بالأنظمة والقوانين.

مجلس الإدارة

يخضع تشكيل مجلس الإدارة للأحكام المنصوص عليها في عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ويتكون المجلس من عشرة أعضاء، يتم تعيين أربعة منهم من قبل شركة ممتلكات البحرين القابضة التي تملك نسبة ٤٩٪ من حصص رأس مال البنك، أما الأعضاء الستة الآخرون فيتم انتخابهم بالاقتراع السري خلال اجتماع الجمعية العمومية (العادية) للمساهمين وبأغلبية بسيطة للأصوات الصحيحة. يتم انتخاب وتعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وللتأهل لعضوية مجلس الإدارة، فإن على المرشحين الوفاء بمعايير الكفاءة والأهلية التي ينص عليها قانون الشركات التجارية وتلك التي يضعها مصرف البحرين المركزي. كما ويخضع تعيينهم للموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وقد تم انتخاب مجلس الإدارة الحالي للبنك خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في عام ٢٠١٢ وستنتهي عضويتهم خلال اجتماع الجمعية العمومية المقرر عقده خلال عام ٢٠١٥.

وبناءً عليه، فإن المهام الأساسية لمجلس الإدارة هي ما يلي:

- المحافظة على الهيكل المناسب لمجلس الإدارة.
- المحافظة على الهيكل الإداري والتنظيمي المناسب وذلك بشكل يتناسب مع احتياجات نشاطات عمل البنك.
- تخطيط استراتيجية البنك المستقبلية واعتماد خطط الأعمال السنوية والموافقة على المبادرات الرئيسية ومتابعتها.
- مراقبة إطار عمليات البنك وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية.
- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- مراقبة أداء البنك واعتماد نتائجه المالية والتأكد من شفافية وسلامة وصحة التقارير المقدمة للأطراف ذوي العلاقة بالبنك، بما في ذلك البيانات المالية.
- القيام بعملية تقييم مرحلية لأداء مجلس الإدارة، بما في ذلك أداء لجانته الفرعية.
- ضمان المعاملة العادلة مع جميع المساهمين، بما في ذلك حاملي الأسهم الأقل.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة مسئولاً بصفة أساسية عن قيادة وإدارة مجلس الإدارة والتأكد من مزاولته أنشطته بكل فعالية والوفاء بواجباته ومسئولياته القانونية والرقابية.

هذا وينعقد مجلس الإدارة بصورة منتظمة طوال العام ويتولى الإشراف الكامل والفعال على المسائل الإستراتيجية والمالية والعمليات المصرفية وإجراءات الرقابة الداخلية ومسائل الالتزام. ووفقاً للسلطات والاختصاصات المخولة له، فإن على مجلس الإدارة أن ينعقد أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة.

ومن خلال الدور الذي يمارسه باعتباره الهيئة الرئيسية لتنظيم البنك، فإن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني يقوم بالإشراف على شئون البنك، وهو يسعى جاهداً إلى بناء وتعزيز الممارسات الرشيدة لنظام حوكمة الشركات داخل البنك. ويتم تقديم تقرير عن أداء أعمال البنك بشكل دوري ومنتظم إلى مجلس الإدارة. كما يتم متابعة تطورات ومستجدات الأداء ومقارنتها بالميزانية وبالفترات السابقة وذلك بشكل مستمر ودقيق، بينما يتم إعداد البيانات المالية من خلال تطبيق السياسات المحاسبية، وطبقاً لمعايير المحاسبة الدولية المعلنة من قبل مجلس المحاسبة الدولية لاعتماد التقارير المالية. وهذه السياسات المحاسبية متفقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وقد تم وضع اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتشغيل والرقابة لإنجاز المعاملات بشكل كامل ودقيق وسريع، وذلك من أجل المحافظة على موجودات البنك.

لدى مجلس الإدارة سلطات غير محدودة ضمن الإطار الرقابي العام. وقام المجلس بتحويل سلطات الموافقة إلى لجانته الفرعية ومسئولي الإدارة العليا ويتم إحالة جميع المعاملات التي تقع خارج نطاق الحدود المخولة إلى مجلس الإدارة من أجل موافقته عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة يعتمد الميزانية السنوية وإستراتيجية المخاطر والحدود التشغيلية لمختلف أنشطة البنك.

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدة لجان لتقديم الدعم الفعال للمجلس في تنفيذ مسؤولياته. وتشمل هذه اللجان، اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة التعيينات والمكافآت.

اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من عدد لا يزيد عن خمسة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس، منهم عضوان على الأقل من الأعضاء المستقلين. وعلى اللجنة التنفيذية أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار بالإضافة إلى أية أمور أخرى لم يتم تحويلها إلى لجنة معينة من لجان المجلس. وبناءً على ذلك، فإن اللجنة لديها الصلاحيات اللازمة للموافقة على الاقتراحات الخاصة بالانتماء والاستثمار ومراجعة الميزانيات والخطط والمبادرات الرئيسية وذلك تمهيداً لتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، بالإضافة إلى متابعة أداء البنك وفقاً لأهداف خطة أعمال البنك.

لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من أربعة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويجب أن يكون ثلاثة أعضاء منهم على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وعلى اللجنة أن تجتمع أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة. وتتولى لجنة التدقيق مهمة أساسية وهي تعزيز عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته من خلال ضمان وجود نظام فعال من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسئولة أيضاً عن مراجعة إطار سياسة التنظيم والإدارة للبنك وفقاً لنظام حوكمة الشركات وتقديم توصيات بشأن التغييرات عليها تماشياً مع متطلبات السلطات الرقابية وأفضل الممارسات في القطاع المصرفي. وتشرف لجنة التدقيق أيضاً على عملية اختيار مدققي الحسابات الخارجيين ويتم الموافقة على تعيينهم في اجتماع المساهمين، بجانب مراجعة سلامة التقارير المالية للبنك ومراجعة أنشطة وأداء دائرة الرقابة الداخلية ومراجعة التزام البنك بالقوانين والأنظمة وميثاق ممارسة المهنة.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

إجتماعات مجلس الإدارة والحضور
تتعقد إجتماعات مجلس الإدارة وإجتماعات اللجان الفرعية للمجلس بشكل منتظم وذلك لتأدية مهامها ومسؤولياتها بشكل فعال. ولتلبية إشتراطات نظام حوكمة الشركات وإرشادات مصرف البحرين المركزي، فإن البنك يسجل ويتابع حضور الأعضاء وذلك من خلال إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه الفرعية. وفيما يلي التفاصيل المتعلقة بإجتماعات مجلس الإدارة واللجان الفرعية للمجلس التي عقدت خلال عام ٢٠١٣ وحضور أعضائها:

أعضاء مجلس الإدارة المستقلين. ويجب على اللجنة أن تجتمع على الأقل مرتين سنوياً. وتضطلع اللجنة بدور مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته فيما يتعلق بسياسة التعيينات والمكافآت وتتولى اللجنة مسؤولية تحديد الأشخاص المؤهلين ليصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمسئول المالي الأول وسكرتير المؤسسة وغيرهم من المسئولين حسبما يراه المجلس مناسباً وتقديم التوصية بذلك إلى مجلس الإدارة. وتتولى اللجنة أيضاً مسؤولية مراجعة سياسات المكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقديم توصياتها بشأن ذلك.

وتدعم دائرة الرقابة الداخلية التابع للإدارة لجنة التدقيق حيث تقوم بمتابعة ومراقبة نظام إجراءات الرقابة الداخلية بشكل منتظم. وتشمل عملية المتابعة تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة في كل وحدة تشغيل والأمور الناشئة عنها حيث يتم تقديم تقارير عن نتائجها إلى اللجنة بصفة منتظمة.

لجنة التعيينات والمكافآت

تتكون لجنة التعيينات والمكافآت من ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل المجلس ويجب أن يكون عضوان منهم من

المجموع		لجنة التعيينات والمكافآت		لجنة التدقيق		اللجنة التنفيذية		مجلس الإدارة		أعضاء مجلس الإدارة
نسبة الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي التي تم حضورها	عدد الاجتماعات الكلي التي تم حضورها	
٩٠٪	٩	١٠	٣	٣				٦	٧	فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة
١٠٠٪	١٠	١٠					٣	٣	٧	الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة
٧٩٪	١١	١٤	٢	٣	٣	٤		٦	٧	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة
١٠٠٪	١٣	١٣	٣	٣			٣	٣	٧	علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة
٩٠٪	٩	١٠					٢	٣	٧	محمد مبارك السليطي عضو مجلس الإدارة
١٠٠٪	٧	٧							٧	الدكتور عبدالله أحمد منصور رضي عضو مجلس الإدارة
١٠٠٪	١١	١١			٤	٤			٧	خالد يوسف عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة
١٠٠٪	١١	١١			٤	٤			٧	حسين سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة
١٠٠٪	١٠	١٠					٣	٣	٧	عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة
٩٣٪	١٣	١٤			٤	٤	٢	٣	٧	فوزي أحمد كانو عضو مجلس الإدارة

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف

تواريخ انعقاد الاجتماعات وتفاصيل الحضور

اجتماعات مجلس الإدارة: العدد الكلي للاجتماعات المعقودة: ٧

تواريخ الاجتماعات							أعضاء مجلس الإدارة
٢٠١٣/١١/٢٠	٢٠١٣/١٠/٩	٢٠١٣/٧/٩	٢٠١٣/٤/٩	٢٠١٣/٣/٦	٢٠١٣/٢/١٣	٢٠١٣/١/٢١	
✓	✓		✓	✓	✓	✓	فاروق يوسف خليل المؤيد رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓		✓	✓	✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	علي حسين يتيم عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	محمد مبارك السليطي عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الدكتور عبدالله أحمد منصور رضي عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	حسين سلطان الغانم عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	فوزي أحمد كانو عضو مجلس الإدارة

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

إجتماعات اللجنة التنفيذية: العدد الكلي للإجتماعات المعقودة: ٣ *

تواريخ الاجتماعات			أعضاء مجلس الإدارة
٢٠١٣/١٢/١١	٢٠١٣/٩/٢٣	٢٠١٣/٥/٢١	
✓	✓	✓	الدكتور عصام عبدالله فخرو نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية
✓	✓	✓	علي حسين يتييم، عضو مجلس الإدارة
	✓	✓	محمد مبارك السليطي، عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة
	✓	✓	فوزي أحمد كانو، عضو مجلس الإدارة

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف
* تم عقد اجتماع مجلس إدارة اضافة في يوم ١٣ فبراير ٢٠١٣ بدلاً من اجتماع اللجنة التنفيذية

إجتماعات لجنة التدقيق: العدد الكلي للإجتماعات المعقودة: ٤

تواريخ الاجتماعات				أعضاء اللجنة
٢٠١٣/١٠/٩	٢٠١٣/٧/٩	٢٠١٣/٤/٩	٢٠١٣/١/٢١	
✓	✓		✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	خالد يوسف عبدالرحمن، عضو مجلس الإدارة، ونائب رئيس لجنة التدقيق
✓	✓	✓	✓	حسين سلطان الغانم، عضو مجلس الإدارة
✓	✓	✓	✓	فوزي أحمد كانو، عضو مجلس الإدارة

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف

إجتماعات لجنة التعيينات والمكافآت: العدد الكلي للإجتماعات المعقودة: ٣

تاريخ انعقاد الاجتماع	تاريخ انعقاد الاجتماع	تاريخ انعقاد الاجتماع	أعضاء اللجنة
٢٠١٣/١١/٢٠	٢٠١٣/٤/٩	٢٠١٣/١/٢١	
✓		✓	عبدالله يوسف أكبر علي رضا نائب رئيس مجلس الإدارة، ورئيس لجنة التعيينات والمكافآت
✓	✓	✓	فاروق يوسف خالد المؤيد، رئيس مجلس الإدارة
✓	✓	✓	علي حسين يتييم، عضو مجلس الإدارة

يشمل الحضور الاتصال عن طريق الهاتف

هيكل الإدارة

وضع مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية يوضح المهام والمسؤوليات وهيكل التواصل وقد تم إدراج هذا الهيكل ضمن هذا التقرير.

ويوجد ضمن الهيكل الإداري لجان منفصلة وهي مسؤولة عن مراجعة الأعمال والتطوير والتخطيط وإدارة الائتمان وإدارة الموجودات والمطلوبات، والموارد البشرية، وإدارة مخاطر التشغيل ولجنة تخطيط استمرارية العمل. وتجتمع هذه اللجان التي تضم أعضاء من الإدارة العليا على أساس منتظم وذلك للمناقشة والنظر في مختلف المسائل الإستراتيجية والتكتيكية التي تتعلق بمجالات عملهم واختصاصاتهم.

كما وتقدم دائرة الالتزام تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق. ويقدم سكرتير الشركة تقاريره مباشرة إلى مجلس إدارة البنك حسب اشتراطات ومبادئ حوكمة الشركات.

تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

قام مجلس الإدارة بإجراء عملية تقييم ذاتي لأداء المجلس ولجانه الفرعية خلال عام ٢٠١٢. وقد تم إجراء عملية التقييم من خلال اتمام استبيان منظم حول فعالية ومساهمة كل من أعضاء المجلس مقابل معايير معدة سلفاً وذلك حسب صلاحيات مجلس الإدارة وكل من اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر لجنة التعيينات والمكافآت مسؤولة عن الإشراف على عملية التقييم وقد تم تقديم نتائج هذا التقييم لمجلس الإدارة خلال شهر يناير ٢٠١٤ وهذا يؤكد على أن مجلس إدارة بنك البحرين الوطني ولجانه الفرعية مستمر في ممارسة نشاطاته بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتعارض المصالح

وفقاً لأنظمة وإرشادات مصرف البحرين المركزي وسياسة حوكمة الشركات التابعة للبنك، فإنه يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة تجنب الحالات التي تكون لهم فيها مصلحة قد تتعارض مع مصالح البنك، وذلك ما لم يتم التوفيق بشأن ذلك على وجه محدد من قبل مجلس الإدارة. ويشمل ذلك تعارض المصالح المحتملة التي قد تحدث عندما يشغل عضو مجلس الإدارة منصباً في شركة أخرى أو عندما تكون له أية معاملات أو صفقات جوهرية مع البنك.

ولدى البنك سياسات وإجراءات خاصة للتعامل مع أية معاملات مع أطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك القروض والسلفيات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم وكذلك أية معاملات أو اتفاقيات تكون لعضو مجلس الإدارة أو الموظف مصلحة جوهرية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزامات الناتجة عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا مع البنك تخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي. وهذا وقد تم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة في الإفصاح رقم ٢٧ حول البيانات المالية.

وحسب سياسة البنك، فإن أعضاء مجلس الإدارة لا يشاركون في اتخاذ أية قرارات يكون أو قد يكون لديهم تعارض مصلحة محتملة فيها. بعد مراجعة جميع المعاملات التي تمت خلال عام ٢٠١٢، تبين أنه لم تكن هناك أية معاملات تتضمن تعارضاً في المصالح تستوجب عرضها على مساهمي البنك.

قواعد السلوك وأخلاقيات المهنة

لقد تبنت مجلس إدارة البنك ميثاق سلوك شامل والذي يقدم لأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي وموظفي البنك إطاراً عاماً للسلوك وعملية اتخاذ القرار التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملهم. وبحوزة كل الموظفين والمسؤولين بالبنك نسخة من هذا الدليل وهم بذلك يلتزمون بمعايير عالية من الاستقامة والتعامل النزيه مع الزبائن ومع الجهات الرقابية والأطراف ذوي العلاقة بالبنك.

سياسة التبليغ عن الممارسات غير المشروعة

تبنت مجلس إدارة البنك أيضاً سياسة التبليغ والتي تتيح لجميع الموظفين فرصة تقديم التقارير أو التبليغ بحسن نية عن أية ممارسات غير أخلاقية أو غير نزيهة أو أي سلوك آخر خاطئ ذي طبيعة مالية أو قانونية في البنك. ويمكن الاطلاع على هذه السياسة في الموقع الإلكتروني للبنك.

إستراتيجية الاتصالات

يتبع البنك سياسة إفصاح عامة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ويلتزم البنك في دعمه لعملية الإفصاح عن البيانات المالية وعرضها بشكل دقيق ومنظم بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وغيرها من القوانين والأنظمة المعمول بها وذلك بغرض التسهيل الفعال للأنشطة المرتبطة بأسواق المال. ويؤمن البنك بمبدأ الشفافية في الأداء المالي وعليه فهو يمكن الأطراف ذوي العلاقة من الحصول على هذه المعلومات بشكل منظم. ويطلع مدققو الحسابات الخارجيون على الأنظمة والعمليات الداخلية التي يجدهونها ضرورية لتكوين آرائهم بخصوص البيانات المالية. وبالإضافة إلى التدقيق السنوي، يقوم مدققو الحسابات الخارجيون بمراجعة تدقيق البيانات المالية الربع سنوية للبنك، والتي يتم نشرها في الصحف وعلى الموقع الإلكتروني التابع للبنك وفقاً للاشتراطات الرقابية. ويشمل التقرير السنوي على كافة الإيضاحات والبيانات للسنة المالية الحالية إضافة إلى البيانات لثلاث سنوات مالية سابقة ويتم توضيحها على موقع البنك الإلكتروني.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

مصالح أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

فيما يلي عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة بهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣:

الاسم	نوع الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة	عادية	١٥,٤٧٠,٨٩٣	١٤,٠٦٤,٤٤٨
الدكتور عصام عبدالله فخرو، نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	٨,١٧٢,٦٢٠	٧,٢٠٤,٨١٣
عبدالله يوسف أكبر علي رضا، نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	٩,٩٩٣,٠٣٧	٩,٠٨٢,٥٢٠
علي حسين يتيم، عضو مجلس الإدارة	عادية	٣٢,٧٠٩,٤٨٥	٢٩,٧٣٥,٨٩٦
محمد مبارك السليطي، عضو مجلس الإدارة	عادية	٧٨,٧٣٦	٧١,٥٧٨
الدكتور عبدالله أحمد منصور رضي، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-
خالد يوسف عبدالرحمن، عضو مجلس الإدارة	عادية	١٤,٣٠٦,٦٨٥	١٢,٠٩٦,٩٨٧
حسين سلطان الغانم، عضو مجلس الإدارة	عادية	-	-
عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة	عادية	١٣٩,١٧٤	١٢٦,٥٢٢
فوزي أحمد كانو، عضو مجلس الإدارة	عادية	٥٤,١٢٧	٤٩,٢٠٧
المجموع		٨٠,٩٢٤,٧٥٧	٧٢,٤٣١,٩٧١
كنسبة مئوية من المجموع الكلي للأسهم		%٨,٦	%٨,٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٣ يشمل أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل ١٠ أسهم مملوكة والتي تم إصدارها بعد الموافقة من قبل المساهمين في ٦ مارس ٢٠١٣.

تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام ٢٠١٣

فيما يلي تفاصيل التعاملات في أسهم البنك خلال العام من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذوي العلاقة بهم:

الاسم	نوع الأسهم	شراء/بيع	عدد الأسهم	تاريخ المعاملة
خالد يوسف عبدالرحمن، عضو مجلس الإدارة	عادية	شراء	١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٣/٤/١٥
الدكتور عصام عبدالله فخرو، نائب رئيس مجلس الإدارة	عادية	شراء	١٦٠,٩٨٠	٢٠١٣/٧/٤,٣,٢
	عادية	شراء	١٠٠	٢٠١٣/٧/١٤
	عادية	شراء	٨٦,٢٤٨	٢٠١٣/٧/١٥
	عادية	بيع	١,٦١٤,٧٦٧	٢٠١٣/١٢/١٩
	عادية	شراء	١,٦١٤,٧٦٧	٢٠١٣/١٢/٢٤

المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة

يتم دفع المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة بصفة سنوية وذلك حسب ما يقرره المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوية. ورغم أن مبلغ المكافآت التي يتم دفعها لأعضاء مجلس الإدارة لا يرتبط بأداء البنك، إلا أنه يتم النظر في العديد من العوامل في سياق تحديد إجمالي مكافآت الأعضاء، وهذه العوامل تضم أداء البنك والمقارنة مع البنوك الأخرى في نفس القطاع والجهد والوقت المبذول من قبل أعضاء مجلس الإدارة لمصلحة البنك. إن مكافآت أعضاء المجلس يتم إدرجها كمصروفات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومصرف البحرين المركزي، وتقديمها يكون خاضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء مجلس الإدارة يحصلون على أتعاب مقابل حضورهم للجلسات من عضويتهم في اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة.

سياسة مكافآت الموظفين

نظراً لأهمية دور الكوادر البشرية المتخصصة في نجاح أعمال البنك، فإن سياسة المكافآت التي يتبعها البنك تهدف إلى استقطاب وتحفيز أفضل المهارات والخبرات والمحافظة عليها. وضمن هذه الإستراتيجية، تتم مراجعة مكافآت ومزايا الموظفين وتعديلها بصفة سنوية في ضوء أداء البنك والممارسات المتبعة على مستوى القطاع محلياً. ورغم أن المكون الرئيسي لمكافآت الموظفين هو عبارة عن الرواتب الشهرية الثابتة والعلاوات، إلا أنه يتم منح الموظفين العديد من المزايا الأخرى مثل الحوافز المالية (البونص) والتأمين الطبي والتأمين على الحياة والمزايا التقاعدية وبالإضافة لبرامج إدار الموظفين.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ودفع أتعاب مدققي الحسابات
لقد تم الإفصاح عن المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإيضاح ٢٧ حول البيانات المالية.

تولت شركة كي. بي. أم جي. فخرو مهمة التدقيق الخارجي لحسابات البنك للعام المنتهي بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٣. ويتم الاحتفاظ بالسجلات الخاصة بالمبالغ المدفوعة لمدققي الحسابات الخارجيين والمكافآت الأخرى في مقر البنك. وتتوافر هذه المعلومات للمساهمين المؤهلين عند تقديم طلب خاص بذلك.

وضع الالتزام بالإرشادات الخاصة بحوكمة الشركات الموضوعية من قبل مصرف البحرين المركزي (دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى) يتوجب على البنوك الالتزام بدليل إجراءات الرقابة عالية المستوى الخاصة بقواعد مصرف البحرين المركزي وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠١١/٢/١. مع الالتزام الكلي بتطبيق تلك القواعد مع نهاية عام ٢٠١٢. ويتضمن دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى القواعد والإرشادات. في الوقت الذي يجب فيه التقيد بالقواعد، فإنه يجوز التقيد بالإرشادات أو عدم الالتزام بها ولكن مع توضيح أسباب عدم الالتزام وذلك من خلال تقديم تقرير سنوي للمساهمين ولمصرف البحرين المركزي.

التنظيم والإدارة وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات

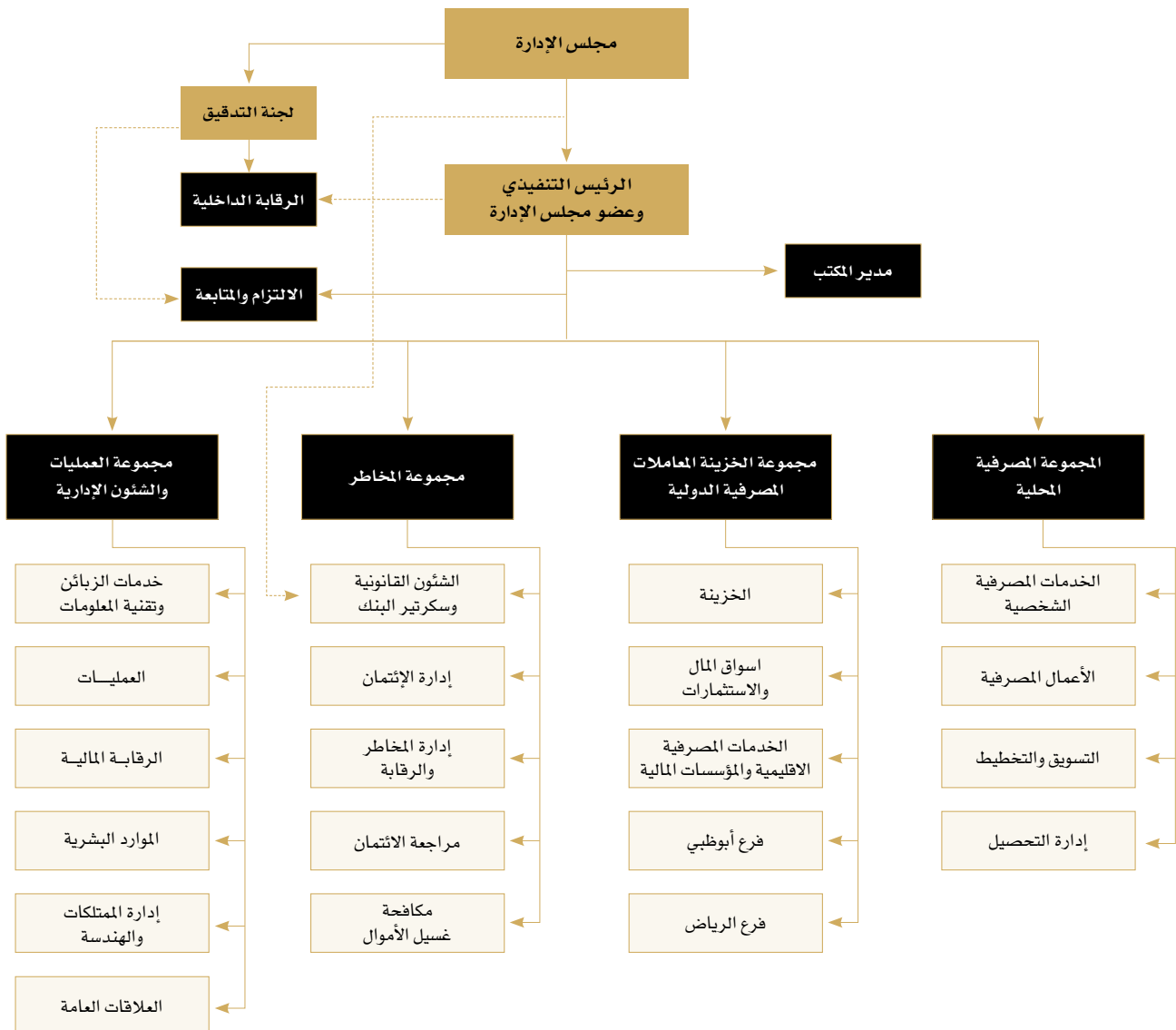
(٢) قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ١-٤-٦: تنص هذه القاعدة على أن رئيس مجلس الإدارة يجب أن يكون عضو مجلس إدارة مستقل. ويعتبر رئيس مجلس إدارة البنك السيد فاروق المؤيد عضو مجلس إدارة مستقل وذلك بالنظر إلى المعاملات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد التي يديرها السيد فاروق المؤيد. والبنك يعتقد بأن هذا لا يؤثر على معايير حوكمة الشركات التي يطبقها البنك، وذلك للأسباب التالية: (١) أن الصفقات التجارية التي يجريها البنك مع مجموعة المؤيد تتم على أساس محايد ودون تحيز وذلك بعد القيام بإجراءات شفافة وتقديم العروض والعطاءات كما هو متعارف عليه والحصول على الموافقات المطلوبة. (٢) يتبع البنك سياسات صارمة لإدارة تعارض المصالح في قرارات مجلس الإدارة. (٣) إن أعضاء مجلس الإدارة الذين هم أطراف ذوي علاقة في نشاطات وعروض الأعمال التي تقدم للبنك لا يشاركون في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه العروض.

يلتزم بنك البحرين الوطني بمتطلبات دليل إجراءات الرقابة عالية المستوى وذلك كما يلي:

الإرشادات

(١) تنص قاعدة إجراءات الرقابة عالية المستوى رقم ١-٣-١٣ على أنه يجب ألا يشارك أي من أعضاء مجلس إدارة البنك في عضوية مجلس أكثر من ثلاث شركات مساهمة في مملكة البحرين، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود حالات تعارض المصالح، وعدم ممانعة أعضاء المجلس على انتخاب أو إعادة انتخاب أي من الأعضاء المشاركين في عضوية أكثر من مجلس. ويجدر بالذكر أن اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وهما السيد فاروق المؤيد والسيد فوزي كانو يشاركان في عضوية أكثر من ثلاث شركات عامة في البحرين. ولكن البنك يعتقد بأن هذه المسؤولية لا تؤثر على فعالية وكفاءة مجلس الإدارة حيث أن عضوي مجلس الإدارة المذكورين يكرسان الوقت والاهتمام الكافي لمسئولياتهما بصفتهم أعضاء في مجلس إدارة البنك، ولا توجد أي حالات لتعارض المصالح بين عضويتهم لمجالس الشركات التي يترأسونها مع مصالح البنك.

الهيكل التنظيمي



الإدارة التنفيذية

عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

حاصل على شهادة الماجستير في علوم الإدارة ودرجة الزمالة إسلون من معهد ماساتشوستيس للتكنولوجيا (MIT) بالولايات المتحدة الأمريكية. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٧ وذلك بعد ٩ سنوات من العمل لدى تشيس منهاتن بنك وستاندرد تشارترد بنك. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة الائتمان، ولجنة الموارد البشرية. رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، ورئيس مجلس إدارة الجمعية المصرفية بالبحرين، وعضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية وعضو لجنة التبرعات وعضو لجنة التعيينات والمكافآت لشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو)، وعضو مجلس الإدارة في شركة أمنية للموبايل (الاردن)، وعضو مجلس الإدارة في شركة ديرافو (مالديف)، وعضو مجلس الإدارة في شركة شور جيرنسي المحدودة، وعضو مجلس الإدارة في شركة شور جزيرة مان المحدودة، وعضو مجلس الإدارة في برنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية الدولية، وعضو مجلس إدارة الودائع وحماية حسابات الاستثمارات غير المقيدة بمصرف البحرين المركزي. ويشغل السيد عبدالرزاق منصبه كرئيس تنفيذي لبنك البحرين الوطني منذ عام ٢٠٠٨.

عبدالعزيز عبدالله الأحمد
المدير العام - المجموعة المصرفية المحلية

حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٤. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة الائتمان، ولجنة الموارد البشرية. رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية للسيارات، ولديه خبرة ٤٠ سنة في مجال العمل المصرفي. ويشغل السيد عبدالعزيز منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

حسين سيد علي الحسيني
المدير العام - مجموعة الخزينة والمعاملات المصرفية الدولية

حاصل على الماجستير في التسويق والإدارة من جامعة دي بول في الولايات المتحدة الأمريكية، ودبلوم في التطوير الإداري (PMD) من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كونكورديا بكندا. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٨٢. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة الائتمان. نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية لشركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)، وعضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الاستثمار لشركة إستيراد الاستثمارية، وعضو دلتا - ميو - دلتا، شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية، والاتحاد الدولي لسوق الأوراق المالية، ونادي الخريجين لجامعة هارفرد للأعمال، وجمعية البحرين للمتداولين في الأسواق المالية. ويشغل السيد حسين منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

خالد علي جمعة

المدير العام - مجموعة العمليات والشؤون الإدارية

حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٢. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة الموارد البشرية. عضو مجلس إدارة شركة «بنفت». ويشغل السيد خالد منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

رافيندرا كرشنان

المدير العام - مجموعة المخاطر

حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات المالية من جامعة مومباي، وهو عضو في المعهد الهندي للمصرفيين. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٦ بعد سنوات من العمل لدى ستيت بنك أوف إنديا وبنك عمان الدولي. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل، ولجنة الائتمان. ويشغل السيد كرشنان منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

عبد المنعم يوسف أحمد البناء

مساعد المدير العام التنفيذي - الرقابة الداخلية

حاصل على شهادة المحاسب القانوني من ولاية إيلينوي بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين. التحق ببنك البحرين في عام ١٩٨٩. سكرتير لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة بنك البحرين الوطني. عضو لجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل. عضو مجلس إدارة وعضو لجنة التدقيق والمخاطر لأوبيسيس كابيتال ش. م. ب. ويشغل السيد عبد المنعم البناء منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

عبدالله عبدالرحمن حسين

مساعد المدير العام التنفيذي - خدمات الزبائن وتقنية المعلومات

حاصل على شهادة من هارفرد بزنس سكول في إدارة الأعمال المتقدمة، وشهادة الماجستير في التسويق والإدارة من جامعة البحرين، ودبلوم عال في الدراسات المالية من جامعة البحرين، وشهادة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الولايات المتحدة الأمريكية. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠٠٨، وذلك بعد ٢٣ سنة من الخبرة في مجال العمل المصرفي والخدمات المهنية والتقنية وإدارة المشاريع والأعمال الإلكترونية. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل. عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية لشركة «بنفت». ويشغل السيد عبدالله منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

نادر كريم المسقطي

مساعد المدير العام - الخدمات المصرفية الإقليمية والمؤسسات المالية

حاصل على شهادة دبلوم في الإدارة التنفيذية من مدرسة داردن لإدارة الأعمال التابعة لجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات المالية ويحمل شهادة الدبلوم العالي في التسويق من جامعة البحرين وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٢ وذلك بعد سنوات عديدة من العمل لدى بنك أبوظبي الوطني. ويشغل السيد نادر منصبه الحالي منذ عام ٢٠٠٩.

فاطمة عبدالله بودهيش

مساعد المدير العام - مراجعة الائتمان

حاصلة على شهادة دبلوم في الإدارة التنفيذية من مدرسة داردن لإدارة الأعمال التابعة لجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة المحاسب القانوني من الولايات المتحدة الأمريكية وتحمل شهادة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال من جامعة البحرين. التحقت ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠٠٤ بعد خمس سنوات من العمل لدى بنك البحرين والكويت ولديها خبرة ١٥ سنة في مجال العمل المصرفي. عضو لجنة الأصول والمطلوبات، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل، ولجنة الائتمان. عضو مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي. وتشغل السيدة فاطمة منصبها الحالي منذ عام ٢٠١٣.

فاروق عبدالله خلف

المدير العام - فرع أبوظبي

عضو في المعهد القانوني لمحاسبي الإدارة بالمملكة المتحدة. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٨٦، بعد سنوات من الخبرة لدى بنك الخليج الدولي والبنك البريطاني للشرق الأوسط (البحرين) وشركة أننيوم البحرين (ألبا). عضو لجنة الائتمان. ويشغل السيد فاروق منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٢.

روي أس. ساما

المدير العام - فرع أبوظبي

حاصل على شهادة الدبلوم العالي في الدراسات المالية والمصرفية من جامعة موناخ بملبورن، أستراليا. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ٢٠١٢ وذلك بعد ٥ سنوات من العمل لدى البنك البريطاني للشرق الأوسط في أبوظبي وأكثر من ١٥ سنة خبرة لدى جملة من المصارف والبنوك في أستراليا. عضو لجنة الائتمان. عضو المعهد الأسترالي للدراسات المالية والمصرفية. ويشغل السيد روي منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٢.

جاسم محمد الحمادي

مساعد المدير العام - العمليات المركزية

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورجن بالمملكة المتحدة، حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية من جامعة البحرين، ويحمل شهادة الدبلوم المتقدمة والدبلوم المتوسطة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٧٤ وله خبرة طويلة في الرقابة المالية وخدمات الزبائن ومركز البطاقات ووحدة الخدمات المصرفية الشخصية والعمليات المركزية وغسيل الأموال. عضو لجنة مراجعة وتطوير وتخطيط الأعمال، ولجنة تخطيط استمرارية الأعمال، ولجنة إدارة مخاطر التشغيل. عضو في اللجنة الأمنية لأجهزة الصراف الآلي التابعة لجمعية المصرفيين البحرينية. ويشغل السيد جاسم منصبه الحالي منذ عام ٢٠٠٧.

أحمد جاسم مراد

مساعد المدير العام - وحدة الأعمال المصرفية

حاصل على شهادة دبلوم في الإدارة التنفيذية من مدرسة داردن لإدارة الأعمال التابعة لجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في تسويق الأعمال من جامعة سينت إدوارد في أوستن تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية. كما ويحمل شهادة الدبلوم في الدراسات التجارية من جامعة البحرين، بالإضافة إلى حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٩٧ وله خبرة طويلة في عدد من الوحدات مثل وحدة الخدمات المصرفية الشخصية، ووحدة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية التجارية. عضو لجنة الائتمان. عضو مجلس إدارة الصندوق الاستثماري غذاء ش. م. ب. ويشغل السيد أحمد منصبه الحالي منذ عام ٢٠١٢.

رياض ناصر الناصر

مساعد المدير العام - فرع الرياض

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دبلن بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة دبلوم المحاسبة من جامعة البحرين، وشهادة دبلوم الدراسات المصرفية المتقدمة من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. التحق ببنك البحرين الوطني في عام ١٩٨١. ولدى السيد رياض خبرة طويلة في العمل بمختلف فروع البنك كمدير فرع، ويشغل السيد رياض منصبه الحالي منذ عام ٢٠١١.

تمهيد الطريق لمستقبل آمن

إن بنك البحرين الوطني وبفضل قاعدة رأسماله القوية وسيولته المطمئنة وشبكة فروع البنك وأجهزته للصراف الآلي التي تعتبر الأكبر في المملكة ملتزم دائماً بتلبية تطلعات زبائننا الكرام



مراجعة العمليات



خالد علي جمعة

المدير العام

مجموعة العمليات والشؤون الإدارية

تقنية المعلومات

تركزت المشاريع والمبادرات الإستراتيجية لقسم تقنية المعلومات خلال عام ٢٠١٣ بشكل أساسي على تحديث البنية الأساسية لنظام تقنية المعلومات وتعزيز كفاءة الأنظمة الأساسية المصرفية وتطوير أنظمة الاستدلال بالأقمار الصناعية، وذلك بغرض تحقيق التحول الاستراتيجي نحو نظم معلومات أكثر تطوراً، بما يضمن تطوير الخدمات المقدمة لزبائننا الكرام والالتزام بالأنظمة الرقابية وأنظمة الرقابة الداخلية.

قام البنك بتوسعة وتطوير قنوات تسليم الخدمة للزبائن لتقديم المزيد من الخدمات والتسهيلات لزبائننا الكرام وإثراء تجربتهم المصرفية. وضمن إدراك البنك لحقيقة الاقتناء الواسع والسريع لأجهزة الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر اللوحية من قبل زبائننا الكرام، قام قسم تقنية المعلومات في البنك بتطبيق خدمة فائقة التطور وهي خدمة معاملات الدفع المصرفية عن طريق الهاتف المحمول، والتي عند تدشينها مع نهاية العام، من شأنها أن تساعد الزبائن من الأفراد على إنجاز معاملاتهم المصرفية بشكل فوري أينما كانوا ومن مكاتبهم وذلك بكل راحة ويسر.

تشكل خدمة القنوات الجديدة هذه استكمالاً للقنوات التي تم تنفيذها في السابق مثل خدمة المعاملات المصرفية للأفراد عن طريق الانترنت وخدمة المعاملات المصرفية للشركات عن طريق الانترنت وخدمة الرد الصوتي التفاعلي. وتم أيضاً تعزيز وإعادة هندسة نظم هذه القنوات من أجل تحقيق أفضل الخدمات لزبائننا الكرام.

ضمن مبادرته «الخضراء»، قام قسم تقنية المعلومات باعتماد أنظمة تعمل على إرسال كشف حساب للزبائن عن طريق البريد الإلكتروني. وتم أيضاً تطبيق نظام المعالجة المباشرة بالنسبة للتحويلات الواردة والصادرة وهو ما يضمن القيام بعمليات تحويل فورية للمبالغ. كذلك تم تعزيز وتطوير الخدمات المرتبطة بالبطاقات الائتمانية لزبائننا الكرام، حيث

أصبح الآن بإمكانهم الحصول على البيانات الخاصة بحدودهم الائتمانية والحدود المتبقية في أرصدتهم والمبالغ المستحقة منهم وذلك بشكل فوري.

نظراً لنسبة الاستخدام الواسع لبطاقة فيزا مسبقة الدفع من قبل زبائننا الكرام، فقد شجع ذلك البنك على طرح بطاقة المدفوعة الأجر التي تعتمد على بطاقة ماستر كارد.

خلال العام، قام البنك كذلك بتكريس المصادر اللازمة لتعزيز أمن المعلومات الخاصة بزبائننا الكرام والشروع في تنفيذ مشاريع على أساس الأولوية والتي استهدفت تعزيز الأطر الأمنية للبيانات والشبكة الداخلية.

ضمن الجهود الهادفة إلى حماية زبائننا وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي، قام قسم تقنية المعلومات في البنك بتفعيل وتطبيق خدمة الإشعار النصي لجميع المعاملات المصرفية للبطاقات وأرصدة الأجور والرواتب عبر إرسال رسالة نصية قصيرة إلى الهاتف المحمول للتنبيه عن إتمام المعاملة. وإلى جانب ذلك، ومن أجل حماية الزبائن المستفيدين من خدماتنا المصرفية عبر الانترنت من الرسائل الإلكترونية الاحتيالية، قام البنك بتنفيذ عدد من الحملات التوعوية للزبائن بالإضافة إلى إجراء اختبار للاختراق بالنسبة للخدمات مرتين في السنة عن طريق مؤسسات من أطراف أخرى.

كذلك تم تحديث نظام مجموعة الخزينة لمساعدة المتعاملين والمكاتب الوسطى والمكاتب الخلفية في مواصلة أنشطتهم وإنجاز أعمالهم بطريقة أفضل وأكثر فعالية. وتم تطوير نظام رويترز الخاص بغرفة المعاملات إلى نظام إيكون وذلك ضمن الجهود المبذولة لتسهيل عملية ربط غرفة المعاملات مع تطبيقات أنظمة المعلومات المالية وأنظمة المكاتب الخلفية للبنك وتم تبني مجموعة من التطبيقات الجديدة وتنفيذها داخلياً من أجل الوفاء بمتطلبات قانون الالتزام بضرائب الحسابات الخارجية للولايات

ضمن الجهود المتضافرة والهادفة إلى تعزيز موظفي البنك من البحرينيين، عمل البنك على زيادة نسبة البحرية لديه لتبلغ ٢, ٩٣٪ خلال عام ٢٠١٣.

في إطار مساعي البنك الدؤوبة لاختيار وتحديد موظفيه الواعدين وصقل كفاءاتهم ومهاراتهم، قام البنك بطرح مبادرة «مركز التقييم» والذي يعمل على تقييم وقياس قدرات ومهارات وكفاءات الموظفين بطريقة علمية ممنهجة مما سيسهم في تركيز الجهود التطويرية على المرشحين المناسبين واستهداف مهارات محددة لديهم.

على جانب المزايا والمكافآت، كان على البنك أن يحافظ على قدرته التنافسية في سوق العمل من أجل اجتذاب المرشحين المناسبين والمحافظة عليهم. ومن هذا المنطلق شارك البنك في دراسة مسحية للمزايا والمكافآت شملت ثلاثة مناطق التي يدير عبرها نشاطاته وهي مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وستساهم نتائج هذه الدراسة المسحية في مساعدة البنك على تعديل وتنقيح استراتيجياته فيما يتعلق بالعمل والتوظيف.

لضمان نجاح وسلامة تطبيق خطة التعاقب الوظيفي في المؤسسة، قام البنك بإجراء تقييم شامل لعناصره القيادية الحالية وخيارات الهيكل التنظيمية المتوافرة لديه، حيث سيتم تنفيذ الإجراءات والمبادرات الناتجة عن هذه العملية خلال عام ٢٠١٤.

الموارد البشرية

خلال عام ٢٠١٣ انصب تركيز الموارد البشرية بشكل أساسي على خلق فرص التطوير الوظيفي لموظفي البنك من البحرينيين. فبدلاً من فتح الباب للترشح للمؤهلين من خارج البنك، تم اختيار موظفين أكفاء ومجدين من داخل البنك لشغل مناصب وظيفية أعلى. وتعتبر عملية الإختيار والاندماج في الدائرة الجديدة مدعومة من قبل عملية التخطيط الوظيفي والذي يتم بموجبها تحديد مسار وظيفي واضح للموظف بما يتناسب مع الأهداف والمبادرات التعليمية المرصودة له. وبهذه الطريقة تساعد عملية التخطيط الوظيفي الموظف في تكوين رؤية واضحة بشأن تقدمه الوظيفي في البنك وهو ما سيساعد البنك في الاحتفاظ بالموظفين الموهوبين والواعدين.

على المستوى القيادي، ومن خلال مبادرة التطوير القيادي، تم ترشيح إثنين من الشباب البحريني الواعد للانضمام لبرنامج التطوير الوظيفي بكلية داردن للأعمال بجامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد ساعدت هذه المبادرة البنك في تطوير الموظفين البحرينيين من ذوي الإمكانيات العالية والواعدة والذين سيتولون في مراحل لاحقة مسؤوليات هامة وكبيرة تسهم في تحقيق مزيد من النمو للبنك مستقبلاً.

بالإضافة إلى مبادرة التطوير القيادي، تم تنفيذ العديد من البرامج التدريبية خلال العام بهدف تعزيز الكفاءات، وقد تجسد ذلك في ٤,٨ يوم عمل تدريبي لكل موظف، شمل ٨,٧٪ من الموظفين المؤهلين للإستفادة من هذه البرامج.

كما واستمر البنك في تطبيق برنامج المدرب التنفيذي، حيث تم تخريج ٧ متدربين ممن تولوا مسؤوليات هامة في مختلف دوائر وأقسام البنك. وستستفيد دفعة جديدة من برنامج المدرب التنفيذي والذي تم تطويره لعام ٢٠١٤.

المتحدة واشترطات مكتب مراقبة ائتمان الشركات وذلك وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

على النطاق الداخلي، تم تطوير نماذج لمنتجات ائتمانية لكي تعكس قيمة السوق بالنسبة لجميع الضمانات مقارنة بالمبالغ المستحقة، وهو ما ساعد دائرة الرقابة المالية على إصدار أحدث البيانات المالية للأجهزة الرقابية.

خضعت عناصر البنية التحتية لشبكة بيانات نظام تقنية المعلومات الأساسي التابعة للبنك إلى عمليات تحديث كبيرة وذلك ضمن جهود البنك للتركيز على تعزيز الشبكة وأداء الأنظمة مما أدى إلى تقديم خدمات أكثر تطوراً وفعالية لزيائنا الداخليين والخارجيين. وقد ساهمت عملية التحديث والتطوير هذه إلى جعل البنية التحتية لنظام تقنية المعلومات الأساسي أكثر فعالية ومرونة وقابلية للتوسع خلال السنوات القليلة القادمة.

في إطار إستراتيجية البنك الهادفة إلى تطوير مصادر إيرادات جديدة للعمليات الإقليمية وبهدف الالتزام بالأنظمة الرقابية، قام بنك البحرين الوطني بربط نظام أساسي محلي منفصل للفرع باستخدام الأجهزة والبنية الأساسية التابعة له في فرعه بالرياض في المملكة العربية السعودية. ومن شأن هذا النظام الأساسي القيام بتشغيل الأنظمة الأخرى محلياً في المملكة العربية السعودية وإضفاء مزيد من الأمن والسرية على جميع معلومات زبائن الفرع بالمملكة العربية السعودية.

مراجعة العمليات

مركز اتصال خدمات الزبائن

يتولى مركز اتصال خدمات الزبائن الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع مهمة إدارة وتلبية احتياجات الزبائن وخدمتهم من خلال متابعة المكالمات الصوتية الواردة/الصادرة من قبل فريق متعدد المهارات من الموظفين العاملين في المركز. وفي أعقاب التوجه الإستراتيجي للبنك نحو التركيز على خدمة الزبائن، اتبع مركز اتصال خدمات الزبائن سياسة صارمة تقوم على تعزيز وإثراء تجربة الزبائن المصرفية وزيادة حجم المبيعات. وقد عمل مركز اتصال خدمات الزبائن خلال العام على استهداف زيادة في أنشطة الأعمال المحققة من خلال التركيز على زيادة المبيعات والترويج لها عن طريق حملة مكثفة وذلك عبر الاستغلال الأمثل للمكالمات الصوتية الصادرة.

قام مركز اتصال خدمات الزبائن خلال العام بتطوير نظام الرد الصوتي التفاعلي من أجل تقديم خدمات أفضل وأكثر تطوراً إلى زبائنه الكرام. وقد أتاحت عملية التطوير هذه لزبائن البنك فرصة الحصول على المعلومات عبر الانترنت وبشكل آلي فيما يتعلق ببيانات بطاقات الائتمان. وقد شملت الخصائص الجديدة الحصول على الرصيد الفوري عبر الانترنت. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بإمكان الزبائن الآن الحصول على جميع البيانات الخاصة بمعاملاتهم التي تم تفويضها مؤخراً (المعاملات التي لم يتم تسويتها بعد) والتي لم يتم تضمينها في كشوفات حساباتهم. ويتيح هذا النظام لأصحاب بطاقات الائتمان من زبائن البنك فرصة فريدة لمطابقة أرصدهم مع آخر المعاملات التي يقومون بها.

من محاور التركيز الأخرى لمركز اتصال خدمات الزبائن خلال العام دعم القنوات الالكترونية للبنك. فعلاوة عن تقديم الدعم الكامل للزبائن في مجال الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف، والخدمات المصرفية عبر الانترنت للأفراد وإدارة المدفوعات الالكترونية للفواتير فقد عهد إلى المركز مهمة دعم الخدمات المصرفية عبر الانترنت للشركات. وتم كذلك تفعيل عملية جديدة للتعامل مع شكاوى الزبائن للفروع المحلية والخارجية، حيث يمثل مركز اتصال خدمات الزبائن النقطة المركزية للبت في شكاوى الزبائن من أجل تحسين عملية متابعة وحل الشكاوى ضمن الأطر الزمنية المحددة.

مركز البطاقات

شهد مركز البطاقات عامًا حافلاً بالنشاط مع طرح منتجات وخدمات جديدة وإدخال تحسينات هامة على أعماله المصرفية.

فبالإضافة إلى بطاقة فيزا تعبئة التي تم طرحها في عام ٢٠١١، طرح البنك في عام ٢٠١٢ بطاقة ماستركارد تعبئة والتي حظيت بقبول واسع لدى زبائن البنك مع إزدياد الطلب عليها بسبب خصائصها وميزتها الأمنية. ومن أهم الخصائص البارزة لهذه البطاقة هي تمكن الزبائن من إيداع المبلغ الذي يريدون إنفاقه فقط وهو ما يتيح لهم السيطرة على معدلات إنفاقهم.

ضمن جهوده الهادفة لتعزيز خدماته المقدمة لزبائنه الكرام وتقليص حجم استخدامه من الورق، قام البنك بتنفيذ مشروع إرسال كشف حساب موحد لزبائن البنك من التجار وهو ما يتيح لهم مرونة الاطلاع على جميع حساباتهم مرة واحدة دون الحاجة للرجوع إلى كشوفات متعددة. وقد حظيت هذه الخدمة الجديدة بقبول واسع لدى التجار وسهلت من عملياتهم المحاسبية.

العمليات المركزية

استمر بنك البحرين الوطني في الحفاظ على أعلى مستويات ومعايير الخدمة في عمليات تحويل الأموال في عام ٢٠١٣ وفي التزامه بتنفيذ هذه الاستراتيجية. ولقد تم منحه جائزة الجودة في الخدمة من قبل جيه بيه مورجان في عام ٢٠١٣، نظراً لاستمراره في تحقيق الامتياز في التحويلات المالية بالدولار الأمريكي. وتقدم جيه بيه مورجان هذه الجائزة إلى فئة مختارة من زبائننا من المؤسسات التي تقوم بعمليات تحويل الدولار وتحقق نتائج جيدة أثناء إجراء المدفوعات عبر نظام السويفت، ولا تقي سوى نسبة أقل من واحد بالمائة من إجمالي زبائن جيه بيه مورجان من بين المؤسسات التي تقوم بعمليات تحويل الدولار بمعايير هذه الجائزة. ويعتبر هذا العام الثاني عشر على التوالي الذي يفوز فيه البنك بهذا التقدير، وهو ما يؤكد على مركز البنك الرائد في مجال الخدمات المالية الدولية والتزامه طويل المدى بتوعية وجودة الخدمات المقدمة للزبائن.

في عام ٢٠١٣، نجحت العمليات المركزية في القيام بدور رئيسي في تطبيق الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت للشركات، وهو ما أضاف قنوات خدمة جديدة لباقة الخدمات الحالية المقدمة للزبائن الذين سيتمكنون من الاستفادة من ميزة الدخول على حساباتهم عن بعد والقيام بالمعاملات المصرفية في أي وقت من أي مكان في العالم.

دورنا في المجتمع

إننا في بنك البحرين الوطني نشعر بفخر واعتزاز كبيرين بأن نكون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي لمجتمع مملكة البحرين. وعلى مدى سنواته الطويلة التي شهد فيها سلسلة حافلة من النجاحات والنمو والتوسع، فإن هناك جانباً هاماً لنشاطاتنا وهو الذي ندرسه دائماً، ألا وهو كيفية قيامنا بواجبنا تجاه المجتمع في ظل عالم متغير؟ إننا نؤمن بأن المساهمة في رفاهية وإزدهار مجتمعنا يبدأ باستمرار التزامنا بأعلى وأرقى المعايير الأخلاقية في كل شيء نقوم به، ابتداءً من البحوث والتطوير وانتهاءً بالمبيعات والتسويق.

إن أكبر المسؤوليات التي نضطلع بها هي الوفاء بتوقعات وتطلعات الأطراف ذات العلاقة في البنك والسعي دائماً نحو تحسين أدائنا الاجتماعي والبيئي والاقتصادي وفي نفس الوقت ضمان الاستمرارية والنجاح التشغيلي لمؤسستنا. إن البنك ملتزم باتباع سياسته المتمثلة في مشاركة المجتمع المحلي بدور فعال في مساعدة المؤسسات المحلية لتحقيق طموحاتها وتطلعاتها. ومن هذا المنطلق، يقوم البنك بالجمع بين الأعمال التطوعية ونشاطات الرعاية من أجل تحقيق هذا الهدف.

إن بنك البحرين الوطني ملتزم بضرورة استفادة المجتمع من النجاحات المستمرة التي يحققها، ولهذا فهو يقوم بترجمة هذا الالتزام إلى واقع ملموس من خلال تخصيص نسبة معينة من أرباحه السنوية الصافية لتوزيعها على العديد من البرامج والمشاريع في مجالات الرعاية الاجتماعية والعناية الصحية والتعليمية والقطاعات التي هي في أمس الحاجة لها في المجتمع. ويعود هذا البرنامج إلى عام ١٩٨٠ عندما بدأ البنك يشارك ويساهم في احتياجات المجتمع المحلي من خلال برنامج الهبات والتبرعات.

خلال العام تم إدخال وإدماج جملة من التغييرات على نظام إدارة البطاقات من أجل الالتزام بمتطلبات ومعايير أنظمة البيانات الخاصة ببطاقات الدفع. وتم أيضاً إجراء العديد من التحسينات على أنظمة مركز البطاقات، بما في ذلك تحديث البنية الأساسية للبطاقات من خلال منظومة أجهزة الدعم الأساسية للبطاقات وتطوير نظام التشغيل وقواعد البيانات وغيرها لتقديم خدمات أسرع وأكثر كفاءة لزبائننا الكرام.

قام البنك أيضاً بتنظيم وتقديم برامج تدريبية وذلك بصفة دورية للمؤسسات التجارية تضمنت أفضل الممارسات وطرق الكشف عن العمليات الاحتيالية لضمان سهولة سير العمل بكفاءة عالية.

كما تم تنفيذ مشروع إرسال بطاقات الائتمان ومظاريف الأرقام السرية عن طريق شركات البريد الخاصة وهو ما من شأنه أن يضمن سهولة وراحة أكثر لحملة بطاقات الائتمان. وشارك مركز البطاقات كذلك وبشكل واسع في عملية تطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عن طريق الهاتف المحمول وخدمة الرد الصوتي التفاعلي - أي في آر - من أجل تقديم معلومات دقيقة ومفيدة لزبائننا الكرام أينما كانوا وفي أي وقت. وقد شملت هذه التحسينات استحداث خصائص جديدة يستطيع من خلالها زبائن البنك الحصول على أحدث كشف حساب متوفر للبطاقة بالإضافة لمراجعة المعاملات التي تم تفويضها مؤخراً ولم تتم تسويتها بعد (المعاملات التي يتم إصدار فواتير بشأنها). وجاءت هذه الخاصية الفريدة التي تم طرحها لزبائننا من أجل التأكيد على آخر العمليات التي قاموا بإجرائها.



نصنع الأمل

بفضل التبرع المقدم من بنك البحرين الوطني لمعهد الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة، تمكن أحمد من ممارسة حياته الطبيعية مع الكرسي المتحرك الجديد الذي حصل عليه.

مراجعة العمليات

وفي عام ٢٠١٣، ساهم البنك بمبلغ ٠,٩٥ مليون دينار بحريني من خلال برنامج الهبات والتبرعات التي تم توجيهها لمشاريع الرعاية الصحية والاجتماعية ودعم المؤسسات التعليمية، بما في ذلك المدارس الحكومية ومعاهد ومؤسسات البحوث ومشاريع الرعاية الاجتماعية. وقد كان الهدف من ذلك هو مساعدة الفئات المحتاجة من المجتمع المحلي والأخذ بيدها نحو مستقبل آمن. هذا وقد بلغ مجموع ما خصصه البنك من هبات وتبرعات مبلغ ٣٤,٢٤ مليون دينار بحريني منذ بداية البرنامج في عام ١٩٨٠.

يساهم موظفونا أيضاً في تقديم مساعدات إيجابية وهامة في مجال التطوع بمهاراتهم وكفاءاتهم وخبراتهم ونقلها إلى الطلبة في مختلف المؤسسات التعليمية في البلاد. ويشمل ذلك مشاركة الموظفين في الندوات والورش التدريبية التي تهدف إلى إفادة الطلبة من مختلف المؤسسات التعليمية وخصوصاً الطلبة المسجلين لدى برنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية الدولية والذي يهدف إلى تطوير وتحسين القدرات والإمكانيات القيادية لدى قادة المستقبل من البحرينيين في الحكومة وفي مجال الأعمال.

منذ عام ١٩٥٧، رحب بنا المجتمع المحلي واعتبرنا جزءاً منه حيث وضع ثقته في بنك البحرين الوطني. ويقوم البنك بدعم مجتمع البحرين في مسيرته نحو المستقبل، ولهذا وضعنا دائماً في أذهاننا أنه في الوقت الذي نحن فيه محظوظون كثيراً، فإن من واجبنا الاستمرار في دعم ومساعدة الفئات المحتاجة وذوي الاحتياجات الخاصة للارتقاء إلى مجتمع أفضل وليضمن الازدهار لمملكة البحرين.

المشاريع

دعم متضرري الامطار

قدم بنك البحرين الوطني دعماً بمبلغ وقدره ٥٠,٠٠٠ دينار بحريني لمساعدة المتضررين من أفراد المجتمع من الأمطار ضمن الحملة الوطنية التي دشنها سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى والتي نظمتها اللجنة الوطنية لمساعدة المتضررين من الأمطار بالتعاون مع تلفزيون البحرين.

برنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية الدولية

في عام ٢٠٠٦ شارك البنك كراعٍ ذهبي لبرنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية الدولية والتزم بالتبرع للبرنامج بما مجموعه نصف مليون دينار بحريني على مدى خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٩ قام البنك بزيادة رعايته إلى راعٍ بلاتيني حيث التزم بالتبرع للبرنامج بمبلغ مليون دينار بحريني على مدى خمس سنوات. وقد بلغ ما تم تقديمه ضمن البرنامج مبلغ ١,٣ مليون دينار بحريني. وتعكس مساهمة البنك للبرنامج دعمه المستمر لتطوير الموارد البشرية في مملكة البحرين وعلى وجه الخصوص البرامج التي يتم من خلالها تمويل دراسات الطلبة البحرينيين والهادفة إلى تطوير وتحسين مؤهلاتهم الأكاديمية بما في ذلك الحصول على درجتي الماجستير والدكتوراة.

دعم الجمعيات الخيرية المحلية

كان عام ٢٠١٣ هو العام الثامن عشر على التوالي الذي يقدم فيه البنك المساعدات والمعونات للجمعيات الخيرية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية. وخلال السنوات الثمانية عشر الماضية، تم تقديم حوالي ١,٥٣ مليون دينار من المساعدات للجمعيات الخيرية المحلية التي تقدم المساعدات للأسر المحتاجة والمعوزين في جميع أنحاء المملكة. ففي عام ٢٠١٣ قام البنك بتوزيع ٧٧٠٠ قسيمة شراء بكلفة اجمالية قدرها ١٥٠ ألف دينار بحريني خصصت للجمعيات والمؤسسات الخيرية وذلك لإيصالها للعوائل التي هي بحاجة ماسة للمساعدة والدعم لشراء احتياجاتهم خلال شهر رمضان الكريم.

وبمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى المبارك، قام البنك أيضاً بتوزيع هدايا لنزلاء دار بنك البحرين الوطني للمسنين ودار بنك البحرين الوطني للأطفال المعوقين ومركز البحرين للحراك الدولي وروضة الصداقة للمكفوفين والمعهد البحريني السعودي للمكفوفين ودار رعاية الطفولة.

مساعدة طلبة المدارس الحكومية

في عام ٢٠١٣، استفاد أكثر من ٢٠,٠٠٠ من طلبة المدارس الحكومية من برنامج كسوة الشتاء السنوية. وضمن هذا البرنامج، قام البنك بتوزيع كويونات بقيمة اجمالية قدرها ١٥٠ ألف دينار بحريني على الطلبة والطالبات المحتاجين في جميع المدارس الحكومية في مملكة البحرين وهو استمرار لما يقدم سنوياً لمختلف المدارس الحكومية.

- **الرعاية والدعم**
- لقد قام بنك البحرين الوطني بدور رائد في دعم عدد من الأنشطة والفعاليات الهامة. وفيما يلي أهم الأنشطة الرئيسية التي شارك البنك فيها كراع رئيسي خلال عام ٢٠١٣:
- رعاية معرض البحرين الدولي للحدائق
- اجتماع الجمعية الدولية بواشنطن في حفل تحت عنوان (عرض استقبال البنوك في البحرين) الذي تم تنظيمه من قبل جمعية المصرفيين البحرينية ومجلس التنمية الاقتصادية
- دعم مؤتمر يورماني (البحرين)
- دعم المؤتمر الثالث عشر لجمعية الاعاقة الخليجية
- دعم مؤتمر ومعرض الطاقة الأول بتنظيم من جمعية المهندسين البحرينية
- دعم الاحتفال بيوم المرأة البحرينية بتنظيم من المجلس الأعلى للمرأة
- دعم المؤتمر الخليجي (اسرار إدارة التغيير) بتنظيم من هيئة الكهرباء والماء.
- فيما يلي أهم الجهات الرئيسية المستفيدة من برنامج الهبات والتبرعات لهذا العام:
- المعهد التأهيلي لذوي الاحتياجات الخاصة
- جمعية البحرين لمكافحة السرطان
- جمعية رعاية الطفل والامومة
- معهد الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة
- مركز معلومات المرأة والطفل
- الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة
- مركز سلطان بن عبدالعزيز لتنمية السمع والنطق
- المعهد السعودي البحريني للمكفوفين
- الجمعية الاهلية لامراض الدم الوراثية
- الاتحاد البحريني لرياضة المعوقين
- جمعية متلازمة داون
- مركز الرحمة
- جمعية السكري البحرينية
- الجمعية البحرينية للاعاقبة الذهنية والتوحد
- انجاز البحرين
- **الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة**
- والحياة الفطرية
- جمعية نهضة فتاة للبحرين (مركز عايشه بريم)
- جمعية حماية العمالة الوافدة
- المؤسسة الخيرية الملكية
- إدارة اموال القاصرين
- دار رعاية الطفولة
- مؤسسة السنايل لرعاية الايتام
- مركز بنك البحرين الوطني للمسنين
- مركز المحرق للرعاية الاجتماعية
- دار يوكو لرعاية الوالدين
- مركز المنار لرعاية الوالدين
- جمعية البحرين الخيرية
- جمعية الهلال الاحمر البحريني
- جمعية النور للبر
- جمعية حسن الجوار
- **المشاريع الرئيسية**
- المشاريع الرئيسية التي تم تمويلها والهبات والتبرعات الخيرية الهامة التي تم تقديمها منذ بدء البرنامج:
- **القطاع الصحي**
- بناء وتجهيز مركز بنك البحرين الوطني الصحي في الدير.
- تمويل وتأثيث مركز بنك البحرين الوطني الصحي في عراد ومركز العلاج الطبيعي التابع له.
- تزويد مجمع السلمانية الطبي بجهازي تصوير بأشعة إكس وسيارة إسعاف وأجهزة لغسل الكلى ونظام لتشخيص المسالك البولية.
- شراء جهاز ايكو جديد لصالح مركز الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة التخصصي للقلب.
- دعم مالي سنوي لمركز محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة التخصصي للقلب التابع لمستشفى قوة دفاع البحرين.
- تحديث نظام تقنية المعلومات للمستشفى العسكري التابع لقوة دفاع البحرين.
- **القطاع الاجتماعي**
- بناء وتأثيث دار بنك البحرين الوطني للمسنين.
- بناء وتأثيث حضانة جمعية الصداقة للمكفوفين.
- بناء وتأثيث دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعوقين وتجهيز حافلة بمعدات خاصة.
- تقديم حافظتين مجهزتين خصيصاً لمركز البحرين للحراك الدولي ومركز المحرق للرعاية الاجتماعية.
- دعم مالي سنوي لجميع المرافق الاجتماعية التي قام البنك بإنشائها.
- **القطاع التعليمي**
- إنشاء مبنى عمادة القبول والتسجيل بجامعة البحرين.
- بناء وتأثيث مكتبة بنك البحرين الوطني العامة في المحرق.
- تزويد جامعة البحرين بنظام الكتروني للمكتبات (الافق) وبمختبرين للكمبيوتر بالإضافة إلى دعم مالي سنوي منذ عدة سنوات.
- المساهمة في بناء مكتبة الشيخ عيسى الثقافية.
- تركيب أجهزة تكييف في جميع المدارس الابتدائية الحكومية.
- دعم مالي سنوي لصندوق الطالب الجامعي .
- إنشاء مكتبة بنظام إلكتروني لمركز معلومات المرأة والطفل.
- إعادة تجديد بيت عبدالله الزايد بالمحرق بالتعاون مع مركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث.

مراجعة العمليات



عبد العزيز عبدالله الأحمد
المدير العام
المجموعة المصرفية المحلية

الخدمات المصرفية للمؤسسات

خلال عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج الإجمالي المحلي حوالي ٨,٤٪ وذلك حسب تقرير مجلس التنمية الاقتصادية. ولكن حسبما تملّيه خبرتنا فإننا نرى أن النمو كان غير متوازناً ومقتصوراً على قطاعات محددة وهي الضيافة والتعليم والرعاية الصحية. وظل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير نشط وبقيت الأنشطة التجارية محدودة، كما وتميز هذا القطاع بانخفاض متطلبات تمويل رأس المال العامل. أما بالنسبة لقطاع العقارات، فرغم أنه أظهر بعض علامات الاستقرار في نواحي معينة، إلا أن النمو بقي بطيئاً بشكل عام. ومن الناحية الإيجابية، فإننا ندرك بأن مشاريع التوسعة التي تقوم بها العديد من المؤسسات والشركات هي في طور التنفيذ ومن المتوقع أن تتحول إلى واقع عملي خلال النصف الأول من العام القادم.

على الرغم من تميز العام بكونه زاخراً بالتحديات الكبيرة، إلا أن وحدة الخدمات المصرفية للمؤسسات استمرت في مواجهة صعوبات في أنشطة أعمال ليس على مستوى السوق المحلية فحسب بل واجهت أيضاً تنافساً متزايداً من قبل المؤسسات التقليدية وغير التقليدية والتي تعاني بدورها من ضغوطات السوق. وخلال هذه المرحلة الصعبة قمنا بتقليص أعمالنا وحافظنا على موقعنا المالي القوي بل واستمر البنك في لعب دوره الرائد في السوق والمتمثل بخدمة الزبائن عن طريق تسخير جميع الموارد المتاحة لديه.

مع استمرار الصعوبات المحيطة لبيئة العمل في ظل المنافسة المحتدمة وضغوط التسعير للاستحواذ على العدد المحدود من المشاريع المربحة، فقد قمنا بتعزيز محفظتنا وتحسين منتجاتنا وخدماتنا بالإضافة إلى قنوات تسليم الخدمة. كما وقمنا بإجراء التغييرات اللازمة حسب ما تقتضيه الحاجة لتعزيز أعمالنا في ضوء الأوضاع السائدة في السوق. فعلى سبيل المثال، قمنا بتعزيز منتج التسهيلات ذات الأجل القصير والذي يتيح للشركات والمؤسسات المرونة في تمويل احتياجاتها الفورية بدون الحاجة للدخول في التزامات طويلة الأمد. استمر البنك في ظل أوضاع السوق في انتقاء المخاطر بحذر خصوصاً فيما يتعلق بالقطاع

العقاري. وخلال العام، حافظ البنك على اتصالاته الوثيقة مع الزبائن من أجل معرفة أوضاعهم بشكل أفضل وبحث مدى تأثرهم بالأوضاع السائدة وكيفية تجاوزها. واستناداً إلى هذه المعلومات، حاولنا بقدر المستطاع تصميم منتجات تلبّي احتياجات الزبائن خلال هذه الفترة العصيبة.

مع نهاية عام ٢٠١٣ بدأنا نشهد مرحلة من التعافي التدريجي للاقتصاد المحلي ونحن ندرك بأن هناك العديد من المؤسسات والشركات تشرف على الإنتهاء من خططها للتوسعة وهذه علامة إيجابية بالنسبة لعام ٢٠١٤ وما بعده. ومن المتوقع أيضاً أن يكون لصندوق التنمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واقعا ملموساً وصدي إيجابي على مستوى كبير. لقد تم الإعلان مؤخراً عن عملية تمويل ثنائية من إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تهدف لتمويل مشاريع بقيمة ١,٢ مليار دولار في مملكة البحرين خلال السنوات القادمة. ومن المتوقع أن يتم تخصيص أموال الصندوق لمشاريع كبيرة مثل شبكات توزيع الكهرباء والمشاريع الإسكانية والطرق العامة. ونحن نتوقع أن تؤدي هذه المبادرات لتعزيز الأنشطة الاقتصادية خلال العام القادم. وبالإضافة إلى التدفقات النقدية الحالية فإننا نتوقع تحسناً كبيراً في أنشطة الأعمال خلال عام ٢٠١٤.

قام البنك بتعزيز قنوات تسليم الخدمة مع استحداث خدمة المعاملات المصرفية للمؤسسات والشركات عبر الانترنت، حيث تقدم حتى الآن أكثر من ١٠٠ زبون للحصول على هذه الخدمة، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى تعزيز مستويات الخدمة التي يحصل عليها الزبائن من بين المؤسسات والشركات وذلك عبر إتاحة الفرصة لهم لمزاولة أنشطتهم بكل راحة ويسر وهم في مكاتبهم بدون الحاجة إلى زيارة البنك. وستؤدي هذه الخدمة الجديدة إلى تعزيز علاقتنا التجارية وهو ما سيكون له نتائج إيجابية على المدى البعيد.

استمرت وحدة الخدمات المصرفية للمؤسسات في تحسين منتجاتها وخدماتها لصالح زبائن البنك. وتتطلع الوحدة إلى عام ٢٠١٤ بتفاؤل وإيجابية في ضوء تحسن أوضاع السوق وقوة التدفقات النقدية القادمة

بما يضمن راحتهم، تم تعزيز فريق تسويق المبيعات المباشرة واستخدامها كأداة تسويق فعالة، حيث تمكن الفريق من زيادة أعداد الحسابات الجديدة من خلال تقديم الخدمات المصرفية إلى الزبائن وجعلها في متناول أيديهم. هذا وقد تم تخصيص زوايا لفريق مبيعات البنك في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وذلك بهدف التواصل والتفاعل المباشر مع زبائن البنك الحاليين والمستجدين منهم.

في إطار مواصلة جهودنا الهادفة إلى وضع التجربة المصرفية في متناول أيدي زبائننا الكرام، تم افتتاح فرع جديد في منطقة البوكورة في الرفاع بالإضافة إلى تركيب جهاز صراف آلي جديد خارج مركز البنك وإضافته إلى شبكة الصراف الآلي التابعة للبنك. وتم في الوقت نفسه إعداد وتجهيز موقع آخر لجهاز صراف آلي جديد خارج مركز البنك، حيث من المتوقع افتتاحه قريباً.

لقد تم تبني وتطبيق أحدث النظم التكنولوجية المتطورة التي تيسر القيام بالعمل المصرفي وتساعد في رفع الكفاءة وضمان درجة عالية من الأمان للزبائن، إذ تم تعزيز الخدمات المصرفية للأفراد عبر الانترنت من أجل تقديم المزيد من التسهيلات للزبائن بما يضمن راحتهم. هذا وتم تحديث أنظمة البنك لجعل خدمة دفع الفواتير داعمه لأحد منصات مشغلي خدمات الاتصالات وهو ما من شأنه مساعدة زبائننا في الاستفادة بمزيد من الخدمات. وتم استحداث خدمة كشوفات الحسابات الالكترونية وهو ما يسمح للزبائن بالحصول على كشوفات حساباتهم الفردية والموحدة عن طريق البريد الالكتروني وذلك بطريقة مأمونة ومضمونة. وقام البنك أيضاً بإضافة ميزة دفع فواتير بطاقات الائتمان إلى «بوابة دفع» المؤسسات التجارية الجديدة وهو ما شأنه أن يعزز من أنشطة الأعمال التجارية للبنك وشركائه من بين المؤسسات التجارية بالإضافة إلى تسهيل عمليات الدفع الالكتروني. وتجري الآن عملية اختبار لتطبيقات جديدة تعتمد على خدمة الهاتف المحمول ومن المتوقع طرح هذه الخدمة قريباً وهو ما سيسمح للمشاركين في الخدمة بمزاولة معظم معاملاتهم باستخدام هواتفهم المحمولة والأجهزة الالكترونية الأخرى.

الوحدة تعزيز قاعدة الودائع ذات التكلفة المنخفضة للبنك. وتم أيضاً طرح منتج مدفوع الأجر وهو بطاقة ماستركارد تعبئة وذلك بغية زيادة مجالات الإختيار المتاحة للزبائن بنك البحرين الوطني. وتتيح هذه البطاقة تشكيلة واسعة من فرص الاستخدام وتحظى بقبول واسع لدى فئة واسعة من الزبائن لتلبية مختلف احتياجاتهم ومتطلباتهم مثل إيداع المخصصات الشهرية لأطفالهم واستخدامها عن طريق الانترنت وذلك بشكل مأمون ومضمون. وتم تعزيز محفظة مزايا بطاقة التيتانيوم ماستركارد بشكل كبير من خلال إرسال البطاقة إلى بعض حملة بطاقات بنك البحرين الوطني الحاليين وذلك كتحديث للبطاقات الحالية.

دخل البنك العام الماضي في العديد من الشراكات مع المؤسسات التجارية بغية توفير عروض خاصة وتقديم قيمة مضافة لحملة بطاقته. وخلال العام، تم تقديم العديد من العروض الخاصة والحملات الترويجية لحملة بطاقات بنك البحرين الوطني من قبل المؤسسات التجارية المشاركة ومنها محلات السوبرماركت ومحلات بيع السلع الاستهلاكية ووكالات السفر والسياحة.

لقد قامت الوحدة بالتسويق لمنتجاتها عبر وضع إعلانات خارجية في عدد من المواقع الإستراتيجية والتي تتمركز بالمناطق التجارية في البلاد. وتم أيضاً استغلال الفروع على الوجه الأمثل في عملية التسويق من خلال استخدام واجهاتها الزجاجية كوسيلة اتصال فعالة ومنخفضة التكاليف. هذا وقد ساعد الاستخدام الفعال للوسائل غير التقليدية الأخرى مثل كشوفات الحسابات والمظاريف في التواصل مع زبائننا بطريقة مجدية مما أدى إلى تصاعد الاهتمام وورود استفسارات وفرص الأعمال لفريق مبيعات البنك. وبهدف الحصول على ردود فعل الزبائن ومقترحاتهم لتحديد المواضيع التي تحتاج للتطوير، قامت الوحدة باستفتاء عينة من الزبائن وذلك عبر مركز الإتصال التابع للبنك.

ضمن جهودها الهادفة إلى تقريب المعاملات المصرفية إلى الزبائن وتوفيرها بكل سهولة ويسر

من الصفقات والبدء بتنفيذ المشاريع الضخمة التي يتم تمويلها من قبل صندوق التنمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونحن واثقون من أننا سنكون في وضع قوي يمكننا من الوفاء باحتياجات زبائننا خلال عام ٢٠١٤ وما بعده.

الخدمات المصرفية الشخصية

رغم نمو الاقتصاد المحلي خلال العام، فإن هذا النمو لم يكن منتظماً في جميع القطاعات. ولهذا فإن عام ٢٠١٣ استمر في كونه عاماً مليئاً بالتحديات التي واجهت أنشطة الأعمال حيث ركزت جميع بنوك التجزئة مواردها على قطاعات مختارة. ونتيجة لذلك، ازدادت ضغوط الأسعار على الموجودات واحتدمت المنافسة بين البنوك للاستحواذ على المزيد من الحصة في السوق وذلك لتعويض فرص الأعمال المفقودة. واستمرت بعض المصارف، والتي تتمتع بسيولة أفضل وتدير ودائعها بتكاليف أقل، بتخفيض أسعار الفائدة المحتسبة على القروض المتاحة للأفراد وذلك كخيار قليل المخاطر نسبياً. ومن ضمن جهوده في إدارة أعماله وسط قيود السوق الصعبة، طرح البنك عدة برامج وحملات جديدة استهدفت الأفراد واحتل البنك مركزاً قيادياً من حيث أسعار الفائدة المقدمة على القروض الشخصية وذلك من خلال قيامه بعرض أسعار تنافسية وجذابة للزبائن، بالإضافة إلى دعم هذه الإستراتيجية بحملات ترويجية واسعة الانتشار من خلال التسويق عبر الفروع وتوجيه الرسائل النصية والاستفادة من قاعدة البيانات لتقديم العروض الجديدة إلى قاعدة زبائنه الحاليين. وقد ساعدت هذه الإستراتيجية على تعزيز أنشطة أعمال الوحدة وهو ما أدى إلى زيادة حجم أنشطة الأعمال والدخل.

كما تم تطوير برنامج «إدخار الوطني» وإعادة هيكلته بشكل ابتكاري وليعطي بدوره انطباعاً محبباً يسهل على الزبائن تذكره. كما ساهمت الحملة المتميزة على تشجيع الادخار لدى الزبائن وتم إطلاق هذه الحملة الجذابة وترويجها عبر حملة تسويق واسعة النطاق شملت وسائل التسويق والإعلان المختلفة، بما في ذلك الإعلانات في مواقع خارجية أساسية. وقد حظيت هذه الحملة بقبول واسع من قبل السوق واستطاعت

دعم عجلة التنمية والتطوير

إن بنك البحرين الوطني فخور بالدور الذي يلعبه على الصعيد التجاري والإجتماعي في مملكة البحرين. ونحن عازمون على تشجيع ودعم التكامل الإقتصادي والإجتماعي لمنفعة كل أطراف المجتمع.



مراجعة العمليات



حسين سيد علي الحسيني

المدير العام
مجموعة الخزينة والعمليات المصرفية الدولية

لقد دفعت معدلات النمو العالمية المنخفضة المصارف المركزية في الاقتصاديات المتقدمة إلى تخفيض معدلات الفائدة الأساسية أو المحافظة عليها على مستويات منخفضة غير مسبقة، حيث من المتوقع أن يلجأ المصرف المركزي الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات أكثر حدة. ومن ناحية أخرى، أفادت معدلات السيولة غير المسبوقة في الأسواق وبدرجة كبيرة الأصول المعرضة للمخاطر حيث كانت أسواق الأسهم أكثر المستفيدين من ذلك. وتعتبر الأسهم العالمية في الوقت الحاضر أعلى من معدلاتها بالنسبة للعام بنسبة تبلغ حوالي ١٥-٢٥٪ حيث حقق مؤشر داو جونز الصناعي أعلى مستويات حتى الآن بينما وصلت الأسواق الإقليمية إلى مستويات لم تصلها منذ ٥ سنوات. وفي نفس الوقت فإن الهوامش الائتمانية تستمر في الاستفادة من ذلك وقد انخفضت بنسبة تراوحت بين ٣٠ و٤٠ نقطة أساسية خلال العام.

من جانب آخر، حافظ البنك الاحتياطي الفيدرالي على معدلات الفائدة بالقرب من درجة الصفر على مدى السنوات الخمس الماضية. واستمر في شراء سندات كل شهر بمبلغ ٨٥ مليار دولار على مدى العامين الماضيين تقريباً. وسينصب التركيز الرئيسي للأسواق خلال الشهور القادمة على التفاعل تجاه ذلك عندما تبدأ آثار هذه السياسات التحفيزية بالانحسار.

لقد أدى مجرد الحديث عن احتمال شراء الأصول إلى وضع الأسواق الصاعدة في حالة من الاضطراب ودفع معدلات الفوائد طويلة الأجل إلى الارتفاع مائة نقطة أساسية من حيث العائد.

وحدة الأوراق المالية المتداولة

استمرت معدلات الفوائد المنخفضة بمستويات غير مسبقة في عام ٢٠١٣. ومع بقاء معدلات الفوائد قصيرة الأجل قريبة من الصفر في أسواق مجموعة الثلاثة، فقد بقيت الفرص المتاحة في الأسواق السيادية محددة. وقد استفادت الوحدة من استمرار التضيق في الهوامش في أسواق الأوراق المالية المتداولة ذات الدرجة الاستثمارية العالية في أسواق دول مجلس

مجموعة الخزينة والعمليات المصرفية الدولية

لا يزال النمو في الاقتصاد العالمي يسير بوتيرة متدنية بينما تستمر المخاطر التي تهدد اقتصاديات دول العالم. وتشير التوقعات إلى أن اقتصاديات العالم قد نمت بنسبة ٢,٩٪ في عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٣,٢٪ في عام ٢٠١٢. وبدأ اقتصاد الصين والاقتصاديات النامية تتراجع من نقاط الذروة الدورية التي بلغتها ولهذا فإن من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو دون المستويات المرتفعة التي حققتها في السنوات الأخيرة. وبدورها فإن الولايات المتحدة شهدت العديد من الفصول السنوية التي تميزت بمعدلات طلب قوية في القطاع الخاص رغم أن الطلب في القطاع العام يسير في الاتجاه المعاكس. ومن المتوقع أن يتناقص هذا التجاذب في عام ٢٠١٤، وهو ما سيمهد الطريق نحو تحقيق معدلات نمو قوية. ومن ناحية أخرى، فإن اقتصاديات منطقة اليورو ما زالت تعاني من الكساد على الرغم من وجود علامات على إمكانية الخروج من حالة الكساد هذه التي سادت مؤخراً. وتشير التوقعات إلى أن نسبة النمو في الولايات المتحدة ستبلغ ٢,٦٪ في عام ٢٠١٤، بزيادة عن نسبة ١,٦٪ بينما ستبلغ نسبة النمو في منطقة اليورو ١٪ مقارنة بنسبة ٠,٤٪.

بعد عامين من بداية الربيع العربي، لا تزال العديد من الاقتصاديات تشهد حالات تحول سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة. وشهدت اقتصاديات الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ميناء) معدلات نمو منخفضة في عام ٢٠١٣. وتشير التوقعات إلى أن نسبة النمو ستبلغ ٢٪ في عام ٢٠١٣ وذلك مقارنة بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠١٢ وحوالي ٢٪ في عام ٢٠١٤. ويعزى الانخفاض في معدلات النمو إلى انخفاض أسعار النفط وإلى زيادة الإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن تشهد المنطقة استمراراً لحالات الطلب على الديون لدعم الزيادة في معدلات الإنفاق.

وحدة الصناديق والاستثمارات

على جانب استثمارات البنك الخاصة، استمر البنك في اتباع أسلوب الحذر في الأنشطة الاستثمارية ولهذا لم يتم البنك باستثمار أية أموال جديدة في استثماراته الخاصة خلال عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، نجح البنك في استرداد جميع استثماراته في سندات محمية رأس المال بمجرد استحقاق هذه السندات. وبرغم اتباعه لأسلوب حذر نظراً لاستمرار حالة عدم الوضوح في الأسواق، لا يزال البنك يتربص الفرص الاستثمارية في الأسواق المحلية والإقليمية.

على جانب أنشطة أعمال الزبائن، فقد استمر المستثمرون في توخي الحذر تجاه الأسواق، ولهذا فقد تراجع معدلات الطلب على المنتجات الاستثمارية. وعلى مستوى خدمات حماية الأموال، والتي تسمح للزبائن بالاستثمار في أدوات الدخل الثابت ونتيجة لجهود التسويق والمبيعات الفعالة، استطاعت الوحدة مضاعفة حجم أصولها تحت الإدارة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢. وتستمر الوحدة في الاستفادة من ميزتها التنافسية من أجل الاستحواذ على حصة أكبر من السوق من خلال اجتذاب عملاء جدد وتشجيع الزبائن الحاليين على زيادة استثماراتهم باستخدام خدمات حماية الأموال وذلك من خلال تنفيذ خدمات متاجر على جميع المستويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإسلامية منها وغير الإسلامية) والأوراق المالية العالمية ذات الدخل الثابت وإجراء كل معاملة بكل شفافية وسرية، وعلاوة على ذلك تقديم أكثر الأسعار تنافسية للزبائن مع أفضل التوزيعات خلال عمليات الاكتتاب في إصدارات جديدة وخصوصاً تلك المقومة بالدينار البحريني. وستستمر الوحدة في استقصاء واختيار أفضل المنتجات الاستثمارية لزيائتها مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على رأس المال وتحقيق عوائد مرتفعة.

وحدة القطع الأجنبي وأسواق المال

اتسم عام ٢٠١٣ بنفس الصعوبة التي ميزت العام المالي السابق حيث مثلت الظروف السائدة في السوق تحديات لجميع أنشطة وحدة القطع الأجنبي وأسواق المال. واستمرت الوحدة تواجه الظروف الصعبة التي تمثلت في الأوضاع الائتمانية الضيقة واستمرار انخفاض أسعار الفوائد وذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها المحددة المرصودة في الميزانية خلال العام وفي نفس الوقت الوفاء بالتزامات البنك من حيث التمويل والسيولة.

خلال عام ٢٠١٣، استمرت الوحدة في إتباع إستراتيجية استثمارية قصيرة الأجل اتسمت بالحذر وذلك من خلال الاستثمار بشكل رئيسي في العملات ذات العائد الأعلى وفي الإصدارات المرهبة لحكومة مملكة البحرين، التقليدية منها والإسلامية، والتي أكدت وعززت التزام البنك الاقتصادي على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، فإن الوحدة استطاعت تعزيز معدلات ربحيتها خلال العام الحالي من خلال تنفيذ العديد من استراتيجيات الترويج لسد الفجوات في القطع الأجنبي وأسواق المال المقترنة ببعض صفقات تبادل العملات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وحدة تسويق ومبيعات الخزينة

من خلال تنفيذ عدد كبير من استراتيجيات القطع الأجنبي خلال العام، استطاعت الوحدة تحقيق الدخل المرصود لها في الميزانية لعام ٢٠١٣. وطوال العام، نجحت أيضاً في المحافظة على مستويات مرتفعة من ودائع الزبائن وذلك بأسعار تنافسية. وعلاوة على ذلك، حققت الوحدة على وجه الخصوص حجماً كبيراً من الودائع ذات الأجل الطويلة. ومن خلال الالتزام بدورها المحوري وهو تقديم حلول خزينة شاملة للزبائن البنك، عززت الوحدة تسيقيها مع وحدة الخدمات المصرفية المحلية ووحدة الاستثمار لتقديم منتجات تحوط واستثمار شاملة من أجل الوفاء بالاحتياجات المتنوعة للزبائن.

التعاون لدول الخليج العربية واستطاعت تحقيق مكاسب عالية والانتقال إلى استثمارات ذات عائد أكبر والتي مثلت قيمة نسبية أفضل. واستمرت حكومة مملكة البحرين في نشاطها الفعال في سوق السندات الأساسية بالدينار البحريني والدولار الأمريكي، وهو ما سمح للوحدة باستثمار السيولة الفائضة بمعدلات عوائد جذابة.

ومع اقتراب سياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي إلى نقطة سحب بعض من السيولة التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من السوق، فقد أصبحت الأسواق الصاعدة العالمية أكثر تذبذباً. واتخذت الوحدة قراراً بالتخارج من استثمارات الأسواق الصاعدة بانتظار أن تصبح البيئة الاستثمارية أكثر وضوحاً.

خلال العام الماضي، قامت الوحدة بتنفيذ إستراتيجية والتي تقوم من خلالها من ناحية فعلية بالتحوط لمخاطر أسعار الفائدة الثابتة الطويلة الأجل التي تواجه المحفظة واستبدالها بمخاطر معدلات متغيرة. واستمرت الوحدة في ربط أسعار فائدة التمويل طويلة الأجل بشكل إستراتيجي حيث أصبح أكثر من ٥٠٪ من المحفظة الاستثمارية للبنك مستثمراً في أدوات استثمار ذات أسعار فائدة ثابتة أو باستحقاقات مدتها أقل من عام واحد. وقد تم تنفيذ هذه السياسة من خلال استخدام أسعار فائدة عادية ذات سيولة عالية مع أطراف تعامل قوية. ورغم توقعاتنا بأن أسعار الفائدة ستبقى منخفضة في المستقبل، فإن إدارتنا الحذرة للمخاطر تقتضي اتخاذنا مثل هذه الخطوات مع اقترابنا أكثر من التغيير الذي لا مفر منه في سياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي.

وقد تم أيضاً إتباع إستراتيجية اختيار الأوقات المناسبة في الأسواق من أجل الاستفادة التامة من تذبذب الأسواق والذي نتج عنه مكاسب في رأس المال طوال العام. وقد ساعدت هذه الاستراتيجيات بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل في تحقيق عوائد تجاوزت المعدلات السائدة.

مراجعة العمليات

وحدة الخدمات المصرفية الإقليمية

والمؤسسات المالية

خلال عام ٢٠١٣، استمرت وحدة الخدمات المصرفية الإقليمية والمؤسسات المالية في التركيز على المؤسسات ذات الأسماء التجارية المعروفة بالمنطقة بالإضافة لإدارة العلاقات مع المؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية.

لعبت الوحدة دوراً رئيسياً في قيادة مجموعة من البنوك المحلية لهيكله قرض لأجل بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة ممتلكات البحرين القابضة وذلك لأغراض تجارية واستثمارية خاصة. وعملت الوحدة بشكل وثيق لعدة شهور من أجل إتمام هذه الصفقة والتي تم إنجازها في شهر أغسطس ٢٠١٣. وبالإضافة إلى القيام بقيادة مجموعة البنوك المرتبة للتسهيلات، لعب البنك أيضاً دور وكيل التسهيلات وهو دور اقتضى منه العمل بشكل مكثف مع الجهة المقترضة والبنوك المشركه في تقديم التسهيل، كما يقتضي من المستشار القانوني مراجعة وإبرام اتفاقية التسهيلات والترتيب لإجراء السحب بموجب التسهيلات.

فيما يتعلق بمعاملات تمويل المؤسسات، قامت الوحدة بتقييم الأدوار الاستشارية المالية للمشاريع الإسكانية والصناعية بالإضافة إلى إصدارات الطروحات العامة الأولية والتي لا تزال قيد الإعداد.

أما في منطقة الخليج، فقد استمرت الوحدة في دعوة البنوك الرئيسية بشكل نشط للتعاون في صفقات التمويل الكبيرة بالقطاعات النشطة من السوق مثل قطاع المقاولات والطيران المدني وتمويل التجارة الدولية.

استمرت الوحدة في توطيد وتقوية العلاقات مع البنوك والمؤسسات المصرفية الإقليمية والدولية. وقد نجحت في بناء علاقات جديدة مع المصارف الإقليمية والدولية لتقديم مختلف الخدمات المصرفية لدعم الأنشطة التي تزاو لها هذه المؤسسات المتعاونة فيما بينها.

هذا واستمرت الوحدة في تعاونها مع البنوك الدولية من خلال اجتذاب منتجات التجارة ومنها التصديق على خطابات الاعتماد لصالح المصدرين المحليين وإصدار خطابات ضمان تتعلق بالعقود المحلية التي تم إرساؤها بمملكة البحرين خلال العام. كما وقدمت الوحدة خلال العام الدعم الفني لوحدة الأعمال الأخرى مثل وحدة الخدمات المصرفية للشركات ووحدة الخدمات المصرفية الشخصية وعمليات الخزينة.

فرع أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)

استمر فرع أبوظبي خلال العام في تركيزه على تعزيز وزيادة أنشطة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة مع تركيز خاص على الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات. ولهذا الغرض، تم اعتماد خطة استراتيجية جديدة لأنشطة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة من قبل الرئيس التنفيذي للبنك في وقت سابق من العام. وقد جاء ذلك في الوقت المناسب بالنظر إلى التعافي القوي للقطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٣ والذي شهد نمواً في القروض بحوالي ٧٪ مقارنة بنسبة ٢,٦ ٪ في عام ٢٠١٢.

كانت لعملية تحديد القطاعات الصناعية الأساسية أهمية خاصة في الحصول على أنشطة الأعمال الجديدة والتي يستطيع البنك من خلالها المنافسة بشكل فعال والقيام بالصفقات الواعدة. وفي الوقت الذي استمر فيه فرع أبوظبي في تقييم المعاملات المشتركة بشكل انتقائي، فإن فرص الأعمال التي تم الحصول عليها كانت في غالبيتها صفقات ثنائية بإمارة أبوظبي وذلك على أساس خدمات الزبائن فائقة الجودة والأسعار التنافسية المقدمة. وتم أيضاً تحديد العديد من فرص الأعمال الكبيرة في الإمارات الأخرى. ومن أبرز ما تحقق خلال عام ٢٠١٣ نمو وتوسع في نشاطات تمويل التجارة والذي أدى لقفزة فجائية كبيرة في دخل الفرع من العمولات. وجاءت النسبة الكبرى من فرص الأعمال الجديدة للفرع من تسهيلات ممنوحة لصفقات التجارة الدولية وهي

قام البنك بانتقاء منتجات وخدمات مصرفية إسلامية محدودة والتي تم طرحها في أواخر عام ٢٠١٣ وذلك بعد التعريف المبدئي لمنتجات المراجعة للشركات والتي حظيت باستحسان كبير خلال العام السابق.

خلال عام ٢٠١٣، قام فرع بنك البحرين الوطني بالرياض مرة أخرى بتنظيم برامج تدريبية لمعظم موظفيه من خلال المشاركة في دورات في المعهد المصري وذلك بهدف صقل وتطوير مهاراتهم واكتساب خبرة بالقواعد والإجراءات المطبقة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) والإجراءات المتبعة لمكافحة غسيل الأموال.

كذلك تم انتداب مجموعة مختارة من الموظفين السعوديين لحضور دورات تدريبية في المعهد المصري / أو في المكتب الرئيسي بهدف اكتساب مهارات في كل من الائتمان والعمليات وتمويل التجارة الدولية وتقنية المعلومات.

نحن نرى أن عام ٢٠١٤ سيحمل معه المزيد من التحديات والفرص المريحة لفرع الرياض ونحن نتطلع لأن يكون الفرع على أتم الاستعداد لمواجهةها خلال العام المقبل.

فرع الرياض (المملكة العربية السعودية)

استمر فرع الرياض في التركيز على تنفيذ خطة الأعمال التي تم تمديدها لعام ٢٠١٣ والقائمة على اقتناص الفرص المناسبة والمريحة في سوق المملكة ضمن القطاعات المنشودة وذلك بغرض تحقيق الأهداف والنتائج المرصودة.

على صعيد الشركات، استطاع الفرع خلال العام اجتذاب نخبة مختارة من الزبائن من بين الشركات وذلك عبر بناء علاقات ثنائية بقصد جعل محفظة البنك أكثر تنوعاً في نفس الوقت الذي قام فيه بتعزيز العلاقات مع الزبائن الحاليين. وقد حقق الفرع نمواً طيباً في محفظة القروض والسلفيات وودائع الزبائن وأنشطة الأعمال الطارئة حيث تجاوز الفرع مرة أخرى الأهداف المرصودة من حيث الحجم ودخل الرسوم والعوائد على أصول المخاطر. وقد انعكس جميع ذلك بشكل إيجابي على ربحية الفرع خلال عام ٢٠١٣.

على جانب خدمات الأفراد، قام البنك بوضع إستراتيجية خاصة بأنشطة هذا القطاع والتي بدأ بتنفيذها في أواخر عام ٢٠١٢، كما وقام باستحداث بطاقة الائتمان للأفراد وإعادة النظر في معايير القروض الاستهلاكية وذلك من أجل جذب الزبائن ضمن قطاعات السوق المستهدفة في المملكة العربية السعودية من فئة الأفراد والتي تعتبر من أكثر القطاعات حيوية وذلك من أجل تحقيق أهداف الفرع لعام ٢٠١٤.

خلال عام ٢٠١٣ قام البنك باستثمار مبلغ كبير في انتقاء واختبار وتطبيق نظام شامل لتقنية المعلومات والذي تم إيمانه في أوائل هذا العام. وقد استكمل الفرع أيضاً خطته الهادفة إلى تعزيز قنوات التسليم من خلال تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت لقطاع الشركات وفي نفس الوقت تم إجراء دراسات مستقلة لأمن نظام تقنية المعلومات وإجراءات الرقابة الداخلية.

علامة تبشر بالخير بالنسبة لحركة النمو في دخل عمولات الفرع. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الفرع في المحافظة على علاقات قوية مع الشركات البحرينية أو الشركات المرتبطة بها، سواء كانت تزاوّل أعمالها أو تخطط لدخول سوق الإمارات العربية المتحدة. وفي هذا الصدد، تمت إحالة صفقات متبادلة بين فرع أبوظبي ومملكة البحرين وذلك ضمن مساعي البنك إلى اقتناص فرص الأعمال الجديدة.

استمرت عملية رفع الكفاءة التشغيلية للفرع مع طرح مصرف الإمارات المركزي لنظام الخصم المباشر من الحساب والتحويل الألي لعمليات تمويل التجارة والشروع في عملية تكامل ودمج مختلف تطبيقات الدفع مع مشروع التطبيقات المصرفية الأساسية للبنك. وتم أيضاً طرح الخدمات المصرفية عبر الانترنت للشركات وذلك بصفة رسمية للزبائن وفي نفس الوقت يجري فيه تقييم للمنتجات الجديدة وذلك بغية تحسين خدمة الزبائن وتقديم خيارات مصرفية مناسبة ومريحة للزبائن مثل نظام «مقاصة الشيكات للزبائن» باستخدام الصور.

من بين العوامل الأساسية للتنفيذ الناجح لإستراتيجية الإمارات العربية المتحدة تعزيز فريق العمل في أقسام مراجعة الائتمان وإدارة العلاقات وتمويل التجارة الدولية. ومن بين المبادرات التي هي قيد الدراسة في الوقت الحاضر فتح فرع جديد في الإمارات العربية المتحدة وإنشاء مركز مصرفي إلكتروني، وسيتم تنفيذ هذه المبادرات جنباً إلى جنب مع تنامي أنشطة الأعمال.

إن تعال في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بقوة من الأزمة المالية الأخيرة وتمير الميزانية المعتمدة للإمارات العربية المتحدة البالغة ١٤٠ مليار درهم إماراتي سيسهمان في إعادة طرح العديد من المشاريع القديمة والإعلان عن مشاريع جديدة أخرى خلال عام ٢٠١٤. ويحدو فرع أبوظبي الأمل والثقة في أن تنمو فرص الأعمال في الإمارات العربية المتحدة خلال ٢٠١٤.

استعراض الوضع المالي

عدم توافر فرص الإقراض الممتازة وإلى انخفاض العوائد على فائض السيولة المستثمرة نتيجة المستويات المنخفضة لأسعار الفوائد ذات الأجل القصيرة. وبرغم ذلك فقد قابل هذا الانخفاض وبدرجة كبيرة استثمارات إضافية في سندات حكومة مملكة البحرين. ونتيجة لذلك، فإن صافي هامش الفوائد على متوسط مجموع الموجودات قد بلغ ٢,٢١٪ في عام ٢٠١٢ مقارنة بنسبة ٢,٤٦٪ في عام ٢٠١٢.

الإيرادات الأخرى

بلغ مجموع الإيرادات الأخرى ٢٤,٨٣ مليون دينار بحريني بزيادة طفيفة عن عام ٢٠١٢ حيث بلغ ٢٤,٦٩ مليون دينار بحريني. وقد قابل الارتفاع في الدخل من أعمال القطع الأجنبي والأرباح المحققة من الاستثمارات وبشكل جزئي انخفاض دخل العملات ودخل الأرباح النقدية من محفظة أسهم البنك، مما نتج عن ذلك زيادة بسيطة في مجموع الإيرادات الأخرى. هذا ويتضمن الإيضاح رقم ٢٤ حول البيانات المالية تفصيلاً للإيرادات الأخرى مقارنة بالعام السابق.

مصرفوات التشغيل

بلغت مصرفوات التشغيل ٢٧,٤٥ مليون دينار بحريني، بزيادة طفيفة بنسبة ٠,٤٪ عن العام المنصرم حيث كانت ٢٧,٣٤ مليون دينار بحريني. وقد انخفضت مصرفوات الموظفين بدرجة طفيفة من ١٩,٥٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ إلى ١٩,٥٨ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢. ويعود السبب الرئيسي في انخفاض مصرفوات التشغيل إلى التحسينات على الفعالية وإلى الاستخدام الأفضل للقوى العاملة الحالية. وفي نفس الوقت، زادت مصرفوات التشغيل الأخرى بدرجة بسيطة لتبلغ ٧,٨٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ من ٧,٧٥ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢ وذلك لاستمرار البنك في تطوير وتجديد عدد من فروعها بغية تحسين الفعالية التشغيلية وتعزيز خدماته المقدمة للزبائن. ونتيجة لهذه المبادرات، فقد زادت الكفاءة التشغيلية بنسبة طفيفة من ٢١,٦٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٢٢,٤٪ في عام ٢٠١٢ وذلك نظراً لانخفاض الإيرادات. وبرغم ذلك فإن هذه النسبة تعتبر جيدة مقارنة بالبنوك الأخرى.

المخصصات

بحسب متطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩

الأداء المالي

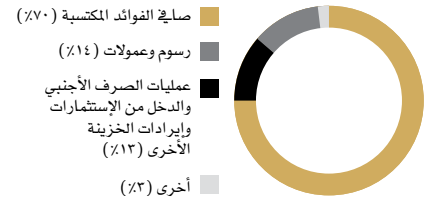
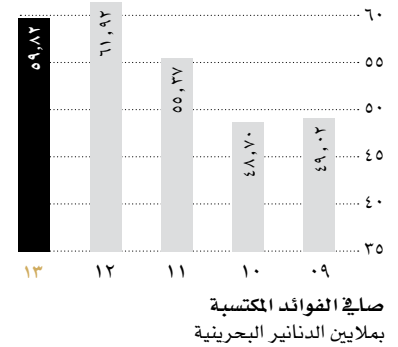
لا يزال الوضع المالي لبنك البحرين الوطني يتميز بالقوة والمتانة مع تحسن ثابت في الأداء العام خلال عام ٢٠١٢. ورغم أن البيئة الخارجية أظهرت بوادر انتعاش مع استمرار وجود تحديات كبيرة، فقد استمر البنك في التركيز على تحقيق نمو متوازن وذلك ضمن إطار من البيئة الحذرة لإدارة المخاطر. ونتيجة لذلك حقق البنك أرباحاً صافية قياسية بلغت ٥١,٣٦ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٤٧,٥٠ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٢، بزيادة نسبتها ٨,١٪.

في نهاية عام ٢٠١٢، بلغ مجموع الميزانية العمومية ٢٧٤٩,٢٣ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢٦٥٤,٥٦ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢. ورغم أن محفظة القروض والسلفيات شهدت انخفاضاً نظراً لسداد تسهيلات كبيرة وعدم توافر فرص إقراض ذات نوعية ممتازة، إلا أن الأموال المتاحة قد تم استثمارها بشكل فعال في السندات الاستثمارية وسندات الخزينة من أجل المحافظة على هامش الفائدة العام. ونتيجة لذلك، ارتفع مجموع الإيرادات المدرة للدخل من ٢٥١٥,٨٣ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٢٥٩٦,٨٤ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٢.

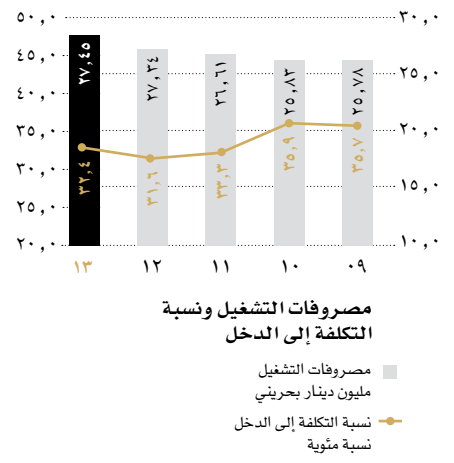
حافظت مؤشرات الأداء العام على مستواها القوي خلال عام ٢٠١٢ حيث بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية نسبة ١٥,٠٦٪، بينما بلغ العائد على الأصول نسبة ١,٩٠٪. وفي نفس الوقت تحسن عائد السهم الواحد من ٥٠,٥ فلساً في عام ٢٠١٢ إلى ٥٤,٦ فلساً في عام ٢٠١٢. وبلغت الكفاءة التشغيلية في عام ٢٠١٢ ٢٢,٤٪ مقارنة بنسبة ٢١,٦٪ في عام ٢٠١٢. ولا يزال البنك يحتفظ بمعدل قوي للملاءة رأس المال بلغ ٢١,٢٪ قبل التخصيصات المقترحة وفقاً لقواعد بازل ٢ ومصرف البحرين المركزي ولا تزال معدلات السيولة مريحة حيث بلغت الموجودات السائلة (النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وسندات الخزينة والودائع لدى المؤسسات المالية) نسبة ٣٠,٠٪ من إجمالي الأصول.

صافي الفوائد المكتسبة

بلغ صافي الفوائد المكتسبة ٥٩,٨٢ مليون دينار بحريني مما عكس انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٢,٤٪ عن عام ٢٠١٢. ويعود هذا الانخفاض بصفة أساسية إلى



مكونات مجموع الدخل نسبة مئوية



الحصول على ودائع من الزبائن، وذلك بفضل المركز الرائد الذي يمتاز به البنك في السوق المحلية وكونه مؤسسة مالية تعتبر ملاذاً آمناً وذات وضع قوي في مملكة البحرين.

كما بلغت السلفيات بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ٢٨٢,٧١ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بمبلغ ٢٤٣,٩٥ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٢. ولا تزال ودايع الزبائن تمثل مصدراً رئيسياً للتمويل، حيث بلغت نسبة ودايع الزبائن إلى مجموع المطلوبات ٨٧,٢٪ بنهاية عام ٢٠١٣.

ملاءة رأس المال

بلغت حقوق الملكية، بما في ذلك المخصصات المقترحة، مبلغ ٣٦٣,١٤ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بمبلغ ٣١٨,٩٤ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٢. بزيادة بنسبة ١٣,٩٪. وبنهاية العام، مثلت حقوق الملكية نسبة ١٣,٢٪ من مجموع الموجودات.

كانت نسبة ملاءة رأس المال في تاريخ الميزانية العمومية ٣١,٢٪، بينما بلغت نسبة الفئة الأولى من رأس المال ٢٩,٢٪ وذلك قبل التخصيصات المقترحة. وقد تم احتساب هاتين النسبتين وفقاً لتوجيهات بازل ٢ ومصرف البحرين المركزي.

إن نسبة ملاءة رأس مال البنك، والتي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، تفوق كثير الحد الأدنى المحدد من قبل لجنة بازل وهي ٨٪، كما تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي والبالغ ١٢٪. هذا ويتضمن الإيضاح رقم ٤١ حول البيانات المالية وإفصاحات بازل ٢ - المحور الثالث مزيداً من التفاصيل حول ملاءة رأس المال. ومن بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في المحافظة على نسبة عالية من ملاءة رأس المال في البنك القاعدة القوية لرأس المال ونسبة المخاطر المنخفضة للأصول والالتزامات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والتي تتضمن نسبة كبيرة من التسهيلات ذات المخاطر الموزونة المنخفضة مثل الحكومات ومؤسسات القطاع العام والبنوك والمؤسسات المالية.

٢٥٩٦,٨٤ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بمبلغ ٢٥١٥,٨٣ مليون دينار بحريني في نهاية العام السابق والتي تعكس زيادة طفيفة بنسبة ٣,٢٪. ورغم انخفاض القروض والسلفيات خلال العام نظراً لعدم توافر فرص الإقراض الممتازة، فقد أدت الإستثمارات الإضافية في سندات حكومة مملكة البحرين إلى زيادة بشكل عام في إجمالي الأصول المدرة للدخل. وتمتاز محفظة أصول البنك بتنوعها الجيد. فقد بلغت محفظة القروض والسلفيات نسبة ٣١,٢٪ من إجمالي الأصول، بينما بلغت سندات الخزينة نسبة ٢٠,٧٪ وفي نفس الوقت بلغت نسبة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية ٥,٣٪. بينما مثلت الأوراق الاستثمارية نسبة ٣٦,٣٪ ومثلت الأصول الأخرى ٦,٤٪ من إجمالي الأصول.

تمتاز محفظة قروض البنك كذلك بتنوعها مع زيادة تواجد البنك في السوق المحلية وتوطيد علاقات البنك التجارية مع زبائنه في مملكة البحرين وذلك لتتوافق مع إستراتيجية البنك الهادفة إلى التركيز على القطاعات النشطة من الاقتصاد المحلي. وقد تركزت محفظة القروض والسلفيات بصفة أساسية في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى. وبالإستناد إلى الاستحقاقات التعاقدية في نهاية العام، تستحق نسبة ٣٩,٢٪ من المحفظة خلال عام واحد بينما تستحق نسبة ٧٠,٦٪ خلال ثلاث سنوات من تاريخ الميزانية العمومية.

بنهاية العام، بلغت محفظة استثمارات البنك ٩٩٧,٧٢ مليون دينار بحريني (٢٠١٢: ٧٥٧,٨٣ مليون دينار بحريني). وتتألف المحفظة الاستثمارية للبنك بشكل رئيسي من أوراق مالية مكونة من سندات ديون وأسهم، ونسبة بسيطة تمثل الاستثمارات التي يتم تقييم قيمتها العادلة من خلال الربح أو الخسارة من صناديق مشتركة. وتمثل نسبة كبيرة تبلغ ٩٨,٩٪ من مجموع سندات الديون تصنيفات استثمارية عالية. هذا ويتضمن الإيضاحان ٢٩ و٣٠ حول البيانات المالية تفصيلاً لمجموع الموجودات حسب التوزيع الجغرافي والقطاعي.

المطلوبات

بلغت ودايع الزبائن ٢٠٨٣,٥٤ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بمبلغ ٢٠٧٧,٩٠ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٢. ويستمر البنك في

وأنظمة مصرف البحرين المركزي، يتبع البنك نظام التقييم النموذجي لتحديد كفاية المخصصات للديون المشكوك فيها. وقد تم تحديد المخصصات الخاصة بمخاطر الائتمان بناءً على القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية بحسب أهميتها. كما يتم قياس مقدار الانخفاض في القيمة ومقدار الديون التي لم يتم تحصيلها على أساس تقييم المحفظة إلى مجموعة تضم كلاً منها ديوناً ذات طبيعة واحدة حيث يتم تقدير الخسائر المتوقعة من هذه الديون التي تم تصنيفها بأنها ديون مشكوك في تحصيلها على أساس نسبة الديون التي لم يتم تسديدها وذلك بناءً على تقدير الخسائر الكامنة ضمن محفظة القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية العمومية ولم يتم تحديدها بصفة خاصة. وتعتمد هذه التقديرات على تصنيفات المخاطر الداخلية ومعدلات عدم الوفاء السابقة التي يتم تعديلها بالنظر إلى البيانات الحالية المشهودة وتغير التصنيفات ودرجة الخسائر والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة التي تعكس تأثير الظروف الحالية في سجلات القروض.

بالإستناد إلى التقييم المستمر لمتطلبات المخصصات والتركيز على بناء ميزانية عمومية قوية، فقد قام البنك بوضع مخصص بلغ ٥,٢٨ مليون دينار بحريني لتغطية الإنخفاض في محفظة القروض والسلفيات في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تم وضع مخصص بمبلغ ٠,٣٥ مليون دينار بحريني لتغطية الانخفاض في قيمة الاستثمارات في الاسهم نتيجة الانخفاض في القيمة السوقية للإستثمارات.

استمر البنك في مراقبة القروض غير المنتظمة السداد حيث بلغت ٦٦,٧٤ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣ مقارنة بمبلغ ٦٩,٧٦ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٢، وذلك نتيجة التأخير في سداد أقساط أحد القروض، علماً بأن هذا التسهيل مدعوم بضمانات كافية. ويتضمن الإيضاح رقم ٧ حول البيانات المالية تفصيلاً عن القروض المتعثرة والمخصصات والحركة خلال العام.

الموجودات

بلغ مجموع الموجودات ٢٢,٢٣ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٣، والذي يعكس زيادة بنسبة ٣,٦٪ عن عام ٢٠١٢، حيث بلغ ٢٦٥٤,٥٦ مليون دينار بحريني بنهاية العام المتصرف. وقد بلغت الأصول المدرة للدخل





نمد يد المساعدة

بعد الحريق الذي لحق بسوق مدينة عيسى الشعبي، أدرك بنك البحرين الوطني الحاجة لمساعدة التجار والعوائل المتضررة وما يمرون به من أوقات صعبة من خلال منح دعم بقيمة ٤٠٠,٠٠٠ دينار بحريني وذلك لمساعدتهم على مزاولة أعمالهم في أسرع وقت ممكن.

إدارة المخاطر



رافيندرا كرشان
المدير العام
مجموعة المخاطر

إدارة المخاطر

أصبحت عملية إدارة المخاطر من أهم المسائل لدى جميع المصارف نظراً لتسارع وتيرة التكامل بين الأسواق المالية العالمية والابتكارات المتزايدة للأدوات المالية وزيادة استخدام الأدوات المالية المشتقة وتذبذب السوق وتغيرات الأنظمة الرقابية بشكل واسع. وعلى مدى السنوات الماضية، قام بنك البحرين الوطني بتطوير عملية إدارة المخاطر لتكون إحدى كفاءاته الأساسية ليكون بذلك في وضع يمكنه من مواجهة التحديات بشكل جيد. ويتم تقييم المخاطر بالنسبة لتأثيراتها على الدخل وقيمة الموجودات وهي تعكس تقييمنا للأثار المحتملة على نشاطات أعمالنا كنتيجة للتغيرات في الوضع السياسي والبيئة الاقتصادية وازدحام السوق والوضع الائتماني لربائنا. وقد تميزت إدارة المخاطر في بنك البحرين الوطني بكونها دائماً حذرة ومستيقظة الأحداث وذلك بهدف تحقيق التوازن الأمثل بين حجم المخاطر والعوائد المتوقعة.

إن المخاطر تظهر نتيجة للنشاطات الائتمانية المتعددة التي تقوم الوحدات المصرفية بمزاومتها. ويمكن تعريف كل وحدة من خلال نشاطاتها والتي تلخص فيما يلي: وحدة الخدمات المصرفية للشركات المحلية والوحدة التجارية مسئولتان عن تقديم الخدمات المصرفية للشركات والعاملة في مملكة البحرين بكافة أحجامها. أما وحدة الخدمات المصرفية الإقليمية فتتولى مسؤولية تقديم التسهيلات الائتمانية لكبرى الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالأخص المملكة العربية السعودية، وقطر وعمان، بينما تتولى وحدة تمويل التجارة الدولية والمؤسسات المالية اقتناص وتحديد فرص الأعمال المتعلقة بالمنتجات المتخصصة في تمويل المشاريع الكبيرة وتمويل التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع بقية دول العالم. وتشتمل مسؤوليات مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية على تقديم كافة الخدمات المصرفية للأفراد في مملكة البحرين بما في ذلك توفير خدمات البطاقات. أما مجموعة الخزينة والمعاملات المصرفية الدولية فهي مسؤولة عن جميع النشاطات المتعلقة بمجموعة

الخزينة والاستثمار الخاصة بالبنك بينما يقوم فرع أبوظبي وفرع الرياض بتلبية احتياجات سوق الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وتتخصص السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ووضع الإرشادات التشغيلية الملائمة بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها الإدارة التنفيذية بالبنك. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء وذلك حسب المبالغ ونوعية الخطر والضمانات المتوفرة للبنك. وقد كون البنك لجان للبت في القضايا المتعلقة بالمخاطر، ولديه هيكل خاص للحصول على التفويضات اللازمة.

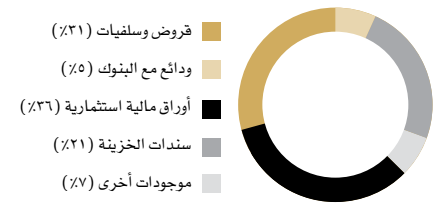
وتعتبر دائرة الرقابة الداخلية في البنك جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر الذي يتبعه البنك. وتلعب هذه الدائرة دوراً هاماً في تقييم الإستقلالية والفعالية بشكل عام لإدارة المخاطر في البنك. وتتم مراجعة مرحلية لمخاطر الأصول من قبل الدائرة المذكورة للتأكد من الإلتزام بالسياسات والإجراءات والشروط المقررة، ومراجعة نوعية الأصول وإبراز الجوانب التي تدعو للقلق حتى يتم إتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

وتقدم مجموعة المخاطر بالبنك الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتزاول هذه المجموعة مهامها بشكل مستقل عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تحليل المخاطر وتقديم توصياتها بهدف تحقيق توازن بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

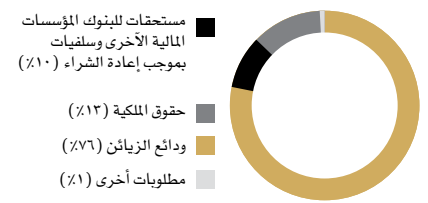
هذا وتضم عملية إدارة المخاطر مختلف جوانب المخاطر وهي كما يلي:

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.



مكونات الموجودات
نسبة مئوية



مكونات مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
نسبة مئوية

بجميع الإلتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء بإحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

تحدد سياسات إدارة الموجودات والمطلوبات مختلف معايير السيولة التي يجب الإلتزام بها، مثل الحد الأدنى من الأصول السائلة وحدود الفجوات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، إلخ.

قد حافظ البنك على إستثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزينة. إضافة الى ذلك فان البنك يعتمد على محفظة المتاجرة والأوراق المتداولة كمصادر ثانوية للسيولة. وبتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٣ بلغت نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات ٣٠,٠٪. وتساعد هذه النسبة العالية من السيولة البنك على الوفاء بكل سهولة بمتطلبات الزبائن المتغيرة والخاصة بالسلفيات والسحوبات.

لقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الإحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع، وساعدت إستراتيجية البنك التسويقية في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة. ونتيجة لنجاح إستراتيجية تنظيم الودائع وتوازن الموجودات والمطلوبات تمكن البنك من تعزيز مكانته بين البنوك الأخرى كمقترض أساسي ومن تقليل إعماده على السلفيات قصيرة الأجل ذات الطبيعة المتذبذبة.

يقوم رئيس مجموعة الخزينة والاستثمار وبصفة دائمة بمراقبة إستحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الإحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (٣٥) حول البيانات المالية تفصيلاً لتوزيع الإستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات. وبتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٣ مثلت الموجودات التي تستحق خلال ثلاثة أشهر ٣٠,٤٪ من مجموع الموجودات. ويمكن أيضاً وبكل سهولة تسهيل نسبة كبيرة من سندات الإستثمار

العادي من أجل تلبية متطلبات وإحتياجات زبائنه ومن أجل تفادي التقلبات المفاجأة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف. ويتم إحتساب خطر الائتمان الناشئ عن عقد من عقود المشتقات من خلال احتساب كلفة استبدال العقد اذا كانت قيمته السوقية إيجابية. بالإضافة إلى تقدير التغيير المستقبلي المحتمل في قيمة العقد. ويتم قصر مخاطر الإئتمان المتعلقة بعقود ذات قيمة سوقية سالبة بالتغيير المستقبلي المحتمل في قيمتها السوقية. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (١٧) حول البيانات المالية مزيداً من التفاصيل حول عقود المشتقات.

لدى البنك عدة أنظمة وإجراءات تهدف إلى إطلاق إشارات تنذر بالخطر في حالة تعثر بعض الحسابات. ويتم إتباع عملية تصنيف صارمة بالنسبة لجميع الحسابات المتعثرة التي تتجاوز مدة تخلفها عن تسعة وثمانون يوماً. ويستخدم البنك معايير صارمة خاصة بوضع المخصصات ومتابعة القروض غير منتظمة السداد. ويتم تحديد مقدار المخصصات بالإعتماد على وضع الضمانات ومصدر التسديد والقيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، إلخ. تم وضع مخصصات كافية لمحفظة القروض للحماية ضد المخاطر المحتملة.

المخاطر القانونية

يعزز إجراءات الإئتمان وجود أنظمة خاصة بإدارة المخاطر القانونية والتي تؤمن الحماية ضد عدم القدرة على تنفيذ المطالبات ضد أطراف التعامل والمقترضين.

باستخدام الخبرة الداخلية بالإضافة إلى المؤسسات الدولية المعروفة في مجال القانون والتي يقوم البنك بالتعامل معها، فإن ذلك يضمن للبنك إشتغال المستندات المتعلقة بالإئتمان على كافة التطورات والإحتمالات المتعلقة بكل صفقة والتي قد تؤثر على تنفيذ الشروط والأحكام المنصوص عليها.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء

بتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة بالنسبة لتقييم مخاطر الإئتمان والمتابعة المنتظمة لها. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تعيينها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل بما في ذلك الحصول على رهونات والضمانات المقابلة من المساهمين أو الأطراف الأخرى. ويتم بالإضافة إلى ذلك استخدام وسائل من أجل ضمان تخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات بالسوق.

بالإضافة إلى عملية التحليل الصارمة لمخاطر الإئتمان، فإنه يتم تطبيق شروط وأحكام على جميع التسهيلات الإئتمانية بشكل صارم من قبل إدارة الإئتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة تحديد أي خلل في مخاطر الإئتمان وضمن اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً. وتعتمد التصنيفات الداخلية للبنك على مقياس من عشرة درجات يأخذ بعين الإعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بإلتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضين عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على تجنب واستثناء الحسابات التي تشهد تدهوراً في مستوى المخاطر.

يتبع البنك معايير صارمة في وضع الحدود الإئتمانية للدول والمؤسسات المالية الدولية، كما يقوم بتطبيق إجراءات حذرة للتحكم في نشاطاته الإستثمارية. ولا يتم فقط القيام بتقييم منتظم بهدف الحكم على الملاءة الإئتمانية للزبون ولكن تتم كذلك عملية مراقبة يومية للتطورات المالية على الصعيد العالمي وهو ما يضمن تحديد الأحداث التي من شأنها التأثير على مخاطر البنك قبل وقوعها.

يدخل البنك عقود المشتقات في سياق نشاطات العمل

إدارة المخاطر

كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة ذات الدخل الثابت، وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره ١,٠٪ في العائد. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ كانت الفترة الزمنية المعدلة لمحفظة سندات الديون ٢,٦٥٪، وهو ما يعني أن ارتفاع منحنى الفائدة بنسبة ١٪ قد يؤدي إلى انخفاض قيمة المحفظة بمقدار ٢٤,٩٦ مليون دينار بحريني. ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويتولى رئيس وحدة الخزينة والاستثمار المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

تعد بصورة يومية تقارير بخصوص الأوضاع والمخاطر يتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك. كما يتم تعديل الأوضاع إن تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغييرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات. ويتم إتخاذ القرارات الإستراتيجية بهدف الإستمرار في تحقيق فوائد ثابتة ومنتظمة.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيمة محفظة المتاجرة نتيجة التغييرات في أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتي تتضمن تنفيذ العمليات تحت قيود يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. وتعتبر النوعية والتصنيف الائتماني من المعايير الأساسية لإختيار أدوات المتاجرة.

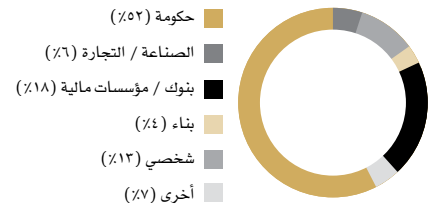
يستخدم بنك البحرين الوطني الطريقة الموحدة لإحتساب مخاطر السوق. وبموجب هذه الطريقة، يتم إحتساب رأس المال المطلوب الاحتفاظ به لمواجهة مختلف عوامل الخطر التي تؤثر على محفظة المتاجرة للبنك ومركز العملات المتاحة بالبنك. ويتم احتساب متطلبات رأس المال الناتجة عن مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر الأسهم

والتي يزيد مدد إستحقاقها على ثلاثة أشهر مما يعزز مقدرة البنك في إدارة مخاطر السيولة. ويضمن البنك لنفسه وجود سيولة كافية دائماً من خلال الإستحقاقات الحقيقية المبنية على سجل الإحتفاظ بالدائع ومن خلال توفر الإستثمارات السائلة. هذا إضافة إلى الخطط الموضوعية لمواجهة الطوارئ في حينها من أجل تقليل المخاطر التي قد تحدث نتيجة تغيرات أوضاع السوق. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ ووضع السيولة مع دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بها.

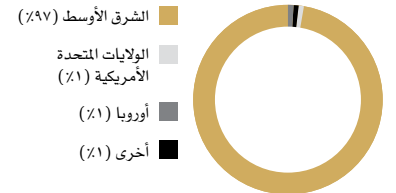
مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وتهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكل المحافظ المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات، فإن صافي الفوائد المكتسبة يرتفع أو ينخفض نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الإستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل إنتقائي للإستفادة من التغييرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

يستخدم البنك تحليل التأثير بفوارق أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة. ويبين الإيضاح رقم (٢٢) حول البيانات المالية بالتفصيل وضع مخاطر البنك المتعلق بأسعار الفائدة.



التوزيع القطاعي للموجودات
نسبة مئوية



التوزيع الجغرافي للموجودات
نسبة مئوية

ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات بشكل منفصل ثم يتم تلخيصها للوصول إلى إجمالي متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق من قبل البنك. وتوضع الجداول التالية مخصصات رأس المال بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

متطلبات رأس المال	نوعية الخطر (بالآلاف الدنانير البحرينية)
٦٣٦,١	مخاطر أسعار الفائدة
٩١,٧	مخاطر الأسهم
٦٥,٨	مخاطر تحويل العملات الأجنبية
-	مخاطر السلع
-	مخاطر الخيارات
٧٩٣,٦	مجموع متطلبات رأس المال الأدنى لمخاطر السوق
١٢,٥	المضاعف
٩,٩٢٠	مخاطر السوق الموزونة حسب الطريقة الموحدة

الجديدة من قبل دائرة الرقابة الداخلية من حيث مخاطر التشغيل الكامنة فيها قبل أن يتم تطبيقها. ولدى دائرة الرقابة الداخلية إستراتيجية تامة عن باقي دوائر وأقسام البنك. وهي تقوم بالإبلاغ عن أي خلل أو قصور ذي أهمية في الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لدى البنك خطة متكاملة لاستمرارية العمل تتمثل في مركز خارجي مستقل للحاسب الآلي خاص بالحالات الطارئة إضافة إلى قسم الحاسب الآلي الرئيسي لضمان تقديم خدمات الدعم الكامل لعمليات البنك في حال وجود أي طارئ في نظام تقنية المعلومات. ويتم إختيار خطة استمرارية العمل ومركز الدعم بشكل دوري ومنظم للتأكد من جاهزيته للعمل في الحالات الطارئة.

قد تم اتخاذ كافة الاجراءات ووضع الارشادات اللازمة لتجنب البنك من الوقوع في عمليات غسيل الاموال. وتخضع كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر المذكورة أعلاه لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الادارة واللجنة التنفيذية وفي كل اجتماع لهم، وذلك بناءً على تقرير مفصل عن المخاطر. إن هذا النظام المتكامل المتبع في إدارة المخاطر يساعد البنك في تحقيق هدفه وهو تأمين الحماية الكاملة لمصالح مساهميه وزبائنه.

الرقابة على العمليات وإدارة المخاطر نظرة دقيقة وقابلة للمقارنة لمخاطر التشغيل بالإضافة إلى قياسها من حيث احتمال حدوث الآثار المحتملة في مختلف وحدات البنك. ويوفر أيضاً أساساً لتقييم وتنظيم اشتراطات التعزيزات الرقابية والطرق الجديدة لتقليل المخاطر وذلك بطريقة منظمة.

بالإضافة إلى برنامج التقييم الذاتي للمخاطر، يستخدم البنك كذلك مؤشرات الخطر الأساسية كأداة لمراقبة مخاطر التشغيل. وتعتبر مؤشرات الخطر الأساسية إحصاءات جداول تقدم فكرة عن أوضاع مخاطر التشغيل التي تواجه البنك. وقد تم تصميم مؤشرات الخطر الأساسية مع وضع حدود تظهر ارتفاع مستوى المخاطر وهو ما يمثل دليلاً على حدة الخطر وضرورة اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب. وتتم متابعة نتائج مؤشرات الخطر الأساسية بصفة دورية ومنظمة من قبل دائرة إدارة مخاطر التشغيل وتتم مراجعتها من قبل لجنة إدارة مخاطر العمليات.

يشمل نطاق عمل دائرة الرقابة الداخلية في البنك عمليات التدقيق والمراجعة لجميع الوحدات المصرفية والخدمات المساندة والفروع. وتركز عمليات التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر ووسائل وإجراءات الرقابة وعلى التأكد من الإلتزام بالسياسات المقررة والتخويلات الممنوحة. وتتم مراجعة الأنظمة والعمليات المتعلقة بالمنتجات والخدمات

وخلال الفترة من يناير حتى ديسمبر ٢٠١٣، كانت متطلبات رأس المال الأقصى حسب الطريقة الموحدة ١٦,٧ مليون دينار بحريني بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٣، بينما كانت متطلبات رأس المال الأدنى ٥,٧ مليون دينار بحريني بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٣.

مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن عدم كفاءة العمليات الداخلية أو تعثرها أو عن الأخطاء البشرية أو نتيجة خلل في الأنشطة أو نتيجة حدوث أحداث خارجية. ويستخدم بنك البحرين الوطني إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل إحتواء كافة المخاطر المحتملة.

قامت وحدة تنظيم مخاطر إدارة التشغيل ضمن مجموعة المخاطر بمتابعة وتنظيم جوانب مخاطر التشغيل المختلفة بشكل مستقل. وقام البنك أيضاً بتأسيس لجنة تعنى بمخاطر إدارة التشغيل، حيث تقوم هذه اللجنة بعمليات متابعة ومراقبة ومراجعة مخاطر إدارة التشغيل المتنوعة، بالإضافة من التأكد من تواجد إجراءات تحد من تطور هذه المخاطر سارية المفعول.

خلال عام ٢٠١٣، أكمل البنك أول برنامج خاص بالتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة والذي يوفر لدائرة

البيانات المالية

٥٣	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
٥٤	بيان المركز المالي
٥٥	بيان الربح أو الخسارة
٥٦	بيان الدخل الشامل
٥٧	بيان التغيرات في حقوق الملكية
٥٩	بيان التدفقات النقدية
٦٠	إيضاحات حول البيانات المالية